

مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٦٩٩**

الاثنين ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دانغ	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بروسكور ياكوف
	إستونيا	السيدة ماجي
	ألمانيا	السيدة بادي
	إندونيسيا	السيد سوميرات
	بلجيكا	السيدة شاتزين
	تونس	السيد البعتي
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة غوميس بولانكو
	جنوب أفريقيا	السيد دافيس
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة درايتون
	الصين	السيد جيغو ليو
	فرنسا	السيد بينابو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة كروس سميث
	النيجر	السيد نياندو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هنتر

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

التمسك بميثاق الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة (S/2020/1)

2000903 (A)





استؤنفت الجلسة يوم الاثنين، ١٣ كانون الثاني/يناير، الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي كولومبيا وقطر والسنغال.

أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على أربع دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله على وجه السرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد هلال (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم عضوا غير دائم في مجلس الأمن وعلى توليكم الرئاسة لشهر كانون الثاني/يناير. نعتقد أن فييت نام ستقدم إسهاما إيجابيا كبيرا في عمل المجلس، ولدينا ثقة كبيرة في دبلوماسيتكم القديرة. وأرحب بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية فييت نام خلال مناقشتنا يوم الجمعة الماضي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ النيجر وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وإستونيا وهي تبدأ فترة ولايتها بصفتها أعضاء غير دائمة، وأكرر شكري الحار لكوت ديفوار وغينيا الاستوائية والكويت وبيرو وبولندا على إسهاماتها الكبيرة في السلم والأمن الدوليين على مدى العامين الماضيين.

وأود أن أعرب عن خالص شكري للأمين العام والسيدة ماري روبنسون على بيانيهما الهامين للغاية.

إن الموضوع الذي اختير لهذه المناقشة المفتوحة الأولى في عام ٢٠٢٠ موضوع رمزي جدا. والواقع أنه ونحن نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ينبغي أن نفكر بصورة جدية في تقييم الإنجازات التي تحققت وتحديد التحديات الراهنة.

في عام ١٩٤٥، في نهاية الحرب العالمية الثانية، أنشئت الأمم المتحدة استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة بوصفه نصها التأسيسي، الذي وُضع باعتباره عقدا سياسيا بين الأمم يقوم على ثلاث ركائز: السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان.

وجوهر الميثاق كان ولا يزال هو صون السلم والأمن الدوليين، الذي يظل اليوم هو الهدف الأساسي لعمليات الأمم المتحدة. ومجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية في ذلك المجال، مكرس للعمل كضامن للسلم والأمن في العالم.

وفي ذلك السياق، نرحب بجهود مجلس الأمن لتعزيز منع نشوب النزاعات والوساطة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وهي مبادئ أساسية مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وتجدر الإشارة أيضا بارتياح إلى أن مجلس الأمن قد وضع، على مر العقود، إطارا مؤسسيا وتشريعيا واسعا للتصدي للتحديات العالمية الناشئة، مثل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية. بيد أنه لا بد أن يكون بمقدور المجلس إظهار الوحدة واتخاذ إجراءات مشتركة عندما يواجه خطورة الأزمات العالمية الراهنة.

ونرحب أيضا بالإصلاحات التي أطلقها الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والتي عززت دور الأمم المتحدة بوصفها الجهة الفاعلة الرائدة والموثوق بها في منع نشوب النزاعات وحلها وتعزيز الحوار والحلول السياسية للمنازعات. وفي مجال إصلاح هيكل السلام والأمن، وتعزيز مبدأ السلام المستدام، وإطلاق مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، مكّنت تلك الإصلاحات من تكييف مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة واستراتيجياتها وآلياتها وإداراتها من معالجة حقائق العصر وتحدياته، مع الاحترام الكامل لأحكام الميثاق.

ويشكل ميثاق منظمتنا خريطة الطريق لها. ولذلك، من الأهمية بمكان الحفاظ على وحدة رسالته وتنفيذ بنوده. ولهذا الغرض، كرّس الآباء المؤسسون للأمم المتحدة في الميثاق الفصلَ بين مهام هيئات المنظمة وسلطاتها وامتيازاتها، حيث ميَّزَت المادة ١٢ من الميثاق تحديدا بين ولاية الجمعية العامة وولاية مجلس الأمن، بالنص بوضوح على ما يلي: ''عندما يباشر مجلس الأمن، بصدد نزاع أو موقف ما، الوظائف التي رسمت في الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن.''

ولذلك فإن الاحترام الكامل لهذا الفصل هو شرطٌ مسبقٌ لوفاء كل هيئة بولايتها، وفي نهاية المطاف، حُسن سير عمل المنظمة واحترام الميثاق.

في الختام، أود أن أشدد على أن السلم والأمن يتعززان عندما يُحترم ميثاق الأمم المتحدة احتراما كاملا، وبالتالي من الأهمية بمكان تعزيز وحماية المبادئ المقدسة والمكرّسة فيه، وهي السيادة والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية للدول.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس منظمتنا هذا العام، أود أن أؤكد من جديد التزام المملكة المغربية الراسخ باحترام الميثاق ومقاصد الأمم المتحدة. ولا تزال منظمتنا المكان المثالي الذي لا غنى عنه لمواصلة الجهود الجماعية متعددة الأطراف من أجل تحقيق عالم ينعم بالسلام والأمن والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجبل الأسود.

السيدة شيبانوفيتش (الجبل الأسود) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع ''صون السلام والأمن الدوليين: التمسك بميثاق الأمم المتحدة''. وأود أيضا أن أشكر مُقدِمَي الإحاطتين على إسهاماتهما القيمة.

وبينما نؤيد تأييدا تاما البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إن العالم الذي نعيش فيه اليوم مختلفٌ تماما عما كان عليه قبل ٧٥ عاما، عندما أُسست الأمم المتحدة. وقد أُحرز تقدم كبير في القضاء على الفقر المدقع ودعم حقوق الإنسان، وكذلك في تعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي. ومع ذلك، فإننا نعيش في عالم سريع التغير يواجه تحديات عالمية معقدة، مثل تغير المناخ، وأزمات اللاجئين والهجرة، والإرهاب، والتطرف العنيف، والانتشار النووي.

وفي مواجهة هذه التحديات، يجب أن نتمسك بميثاق الأمم المتحدة بوصفه حجر الزاوية في النظام متعدد الأطراف الذي يسعى إلى صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز العلاقات الودية بين الدول، وكفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. ونتفق جميعا على أنه لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتعامل مع هذه التحديات المتزايدة التعقيد التي يطرحها المجتمع المعاصر. والتعاون شرطٌ أساسيٌ للنجاح، لكنّ الالتزامَ القوي بالرؤية المكرسة في الميثاق أمرٌ حتميٌ.

وعلى مدى أكثر من سبعة عقود، واجه العالم تحديات كثيرة جدا في مجال السلام والأمن، بينما تؤكد التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط مرة أخرى على أهمية الحوار والتعاون. ومن شأن أي شكل من أشكال عدم الاستقرار على المدى الطويل أن يعرضنا جميعا للخطر. ولذلك، من الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والعمل على منعها قبل أن تتصاعد.

وعند القيام بذلك، يجب على الجميع أن يتحملوا مسؤولياتهم لجعل المنظمة أقوى وأكثر كفاءة. ومن أجل التصدي بفعالية للتحديات الأمنية غير التقليدية وعبر الوطنية، نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن الخضوع للإصلاحات اللازمة وإبداء التزام أقوى ومتجدد بالأدوات المنصوص عليها في الميثاق.

وفي العام الذي تصادف فيه الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة في جو حيث تزداد شدة الاستقطاب والتشرذم وعدم الاستقرار في العلاقات الدولية، وعدم اليقين الاقتصادي والجيوسياسي، تقع على عاتقنا المسؤولية المشتركة المتمثلة في إعادة تأكيد القيم الحقيقية لعمل الأمم المتحدة وتعددية الأطراف الفعالة بوصفها الحل العالمي الوحيد للتحديات العالمية التي نواجهها. ويجب علينا كفالة أن تكون هذه المنظمة العالمية إطارا للحوار والتعاون، بحيث يمكن لجميع الناس التمتع بالسلامة والرخاء والكرامة.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام بلدي القوي بالنهج الذي حدده مؤسسو هذه المنظمة العالمية، وقبلناه في عام ٢٠٠٦ بعد استعادة استقلالنا وانضمامنا إليها كدولة كاملة العضوية. إنه نهج يعني حسن الجوار والدفاع بقوة وحزم عن القيم والمبادئ العالمية، وأننا شركاء موثوقون في الجهود المبذولة لصون السلام والأمن الدوليين. ونرى أنه يمكن لكل بلد، بغض النظر عن حجمه أو إحصاءاته، الإسهام، على سبيل المثال، في الحلول العالمية والمشاركة فيها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جيبوتي.

السيد دواله (جيبوتي) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، تود جيبوتي أن تعرب عن امتنانها العميق لوفد فييت نام على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة ذات أهمية حاسمة لصون السلام والأمن الدوليين.

ندين الهجوم الإرهابي الذي انطوى على أعمال عنف لم يسبق لها مثيل وأدى بوحشية إلى مقتل ٨٩ جنديا في النيجر. إن تصاعد الإرهاب والتطرف العنيف والخسائر الفادحة في الأرواح التي تسببها يبعث على القلق البالغ للقارة الأفريقية. ويجب أن نزود أنفسنا بالأدوات المناسبة وأن نضع نهجا شاملا لوقف مرتكبي هذه الأعمال الرامية إلى نشر الرعب والموت.

تكرر جيبوتي تهنئتها للأعضاء الجدد في مجلس الأمن وتتمنى لهم النجاح.

(تكلم بالإنكليزية)

تتيح الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد ميثاق الأمم المتحدة الفرصة لتقييم فعالية نظام القانون الدولي والعلاقات الدولية الذي وضعه الميثاق وللنظر في سبل زيادة تعزيز هذه المؤسسة الحيوية، التي فعلت الكثير لصون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولا يسع المرء عند استعراضه ديباجة الميثاق، فضلا عن مقاصده ومبادئه على النحو المبين في المادتين ١ و ٢، إلا أن يدهشه كيف أن الشواغل التي دفعت إلى اعتماد الميثاق لا تزال بارزة اليوم، بعد أكثر من سبعة عقود. والواقع أن العديد من التحديات الأكثر إلحاحا التي تواجه المجتمع الدولي حاليا لا يمكن التصدي لها بفعالية إلا من خلال نهج العمل الجماعي الذي يتجسد في أساس منظومة الأمم المتحدة.

وإذ نقيّم قدرة الأمم المتحدة على مواجهة تلك التحديات العالمية، فإن الدور المركزي الذي اضطلعت به الأمم المتحدة بالفعل في النهوض بقضايا السلام والتنمية وتقرير المصير أمر مشجع. والواقع أن العديد من أنجع الوسائل لحل المنازعات مذكورة صراحة في المادة ٣٣ من الميثاق، التي تقضي بأن تسعى أطراف النزاع الذي من شأن استمراره أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر إلى التماس حله له بوسائل منها التفاوض،

الوساطة والتحكيم والتسوية القضائية. وهناك بالفعل عدد كبير من الهياكل الأساسية الدولية لحل هذه المنازعات.

وعلى سبيل المثال، تم إنشاء محكمة العدل الدولية بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة بموجب الميثاق الذي ينص على إنشاء محكمة دائمة لحل المنازعات القانونية بين الدول. ومن المشجع أن نرى مدى تكرار احتجاج الدول باختصاص المحكمة في السنوات الأخيرة، وليس فقط لحل المنازعات المتعلقة بالحدود الدولية – التي ازدادت أهمية معالجتها، لا سيما أن توسيع نطاق الحقوق البحرية لتصل إلى مسافة ٢٠٠ ميل بحري أو ما يتجاوزها، يمكن أن يؤدي إلى نشوء منازعات بشأن الحصول على الموارد المحيطية – ولكن أيضا لحل المنازعات المتعلقة بمسائل متنوعة ولكنها مهمة مثل التلوث العابر للحدود وحقوق الإنسان.

وينبغي تشجيع الدول على إصدار إعلانات بقبول الولاية الإلزامية للمحكمة، كما فعلت جيبوتي، بموجب الفقرة ٢ من المادة ٣٦ من النظام الأساسي للمحكمة. وفي الحالات التي لا تمتثل فيها دولة ما لحكم صادر عن المحكمة، يجب على مجلس الأمن ألا يتردد في اتخاذ إجراء بموجب المادة ٩٤ من الميثاق للبت في التدابير اللازمة لتنفيذ الحكم.

وعندما اعتُمد الميثاق، كانت معظم شعوب العالم تخضع للسيطرة الاستعمارية، ولا سيما في أفريقيا. ولم يعد الأمر كذلك. والفضل الأكبر يعود بحق إلى منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة. ويشير الميثاق إلى تصميم شعوب الأمم المتحدة على ”أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف“. ومن دواعي الأسف العميق أن العالم كثيرا ما فشل في تحقيق ذلك الهدف.

وبالتالي، فإن هناك حاجة ملحّة إلى تكييف أدوات الأمم المتحدة مع الواقع الراهن والتهديدات عبر الوطنية الناشئة. وعلينا أيضا أن نفكر بصورة جماعية في عملية صنع القرار في مجلس الأمن. وقد أضعفت الانقسامات المستمرة وتضارب تفسير ميثاق الأمم المتحدة قدرة المجلس على التصدي بفعالية وحسم للأزمات الناشئة.

وانضمت جيبوتي إلى المبادرتين المقدمتين بشأن استخدام حق النقض في حالات ارتكاب الفظائع الجماعية – المبادرة الفرنسية المكسيكية بشأن تقييد استخدام حق النقض ومدونة قواعد السلوك التابعة لفريق المساءلة والاتساق والشفافية. وتوفر منظومة الأمم المتحدة أدوات لمعالجة الكثير من مشاكل العالم المعقدة ولكن يجب استخدامها حتى تصبح فعالة، وهو ما يتطلب بدوره مستوى أكبر من الوعي بمدى توافرها وإمكانياتها.

وتحث جيبوتي الأمم المتحدة على المشاركة في جهود متضافرة لتوفير تلك الآليات عن طريق زيادة التدريب وبناء القدرات.

وبموجب قواعد الاتحاد الأفريقي، فلا جدال في أن تكون جيبوتي المرشح الوحيد لمجموعة الدول الأفريقية للحصول على مقعد في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ خلال الانتخابات المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه. وفي حالة انتخابها ستواصل جيبوتي تأييد القواعد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وتعزيزها. فلنجدد معا التزامنا بتعزيز النظام الدولي القائم على القواعد. ولنبدأ معا العقد الجديد الممتد من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٩ بوصفه عقدا لسيادة القانون.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بوليفيا.

السيد كويلار سواريز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): بداية، أود أن أعرب عن امتنان معالي السيدة كارين لونغاريك رودريغيز، وزيرة خارجية بوليفيا، على الدعوة الكريمة الموجهة إليها. ولسوء الحظ، فهي لم تتمكن من المشاركة في هذه المناقشة بسبب تضارب في الجدول الزمني،

ولكنها طلبت مني أن أعرب عن تهانيها وتمنياتها الطيبة بمناسبة تولي فييت نام رئاسة مجلس الأمن وتنظيم هذه المناقشة بشأن هذا الأمر الرئيسي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونرحب أيضا بمشاركة الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيدة ماري روبنسون، رئيسة مجلس الحكماء.

ونمر اليوم بفترة تتسم بالصعوبة البالغة لا سيما بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. فنحن نعيش في وقت يزداد فيه عدم اليقين واضطرابات الأمن العالمي. ويدل وجود النزاعات المسلحة على استمرار التوترات الجغرافية أو اشتدادها في مختلف أنحاء العالم مثلما رأينا في الأسابيع الأخيرة.

ومما يؤسف له أن عدم اليقين والاضطرابات العالمية هذه تقوض أو تهدد بتقويض الحوار المتعدد الأطراف من أجل نزع السلاح. ومع تزايد القلق جراء عدم الاستقرار العالمي، ازداد اهتمامنا أيضا بمستقبل الهيكل العالمي لتحديد الأسلحة ومدى موثوقيته. وشهدنا في غضون السنوات الأخيرة تآكلا مستمرا لمختلف معاهدات واتفاقات نزع السلاح، ومن الواضح أن هناك قلقا عالميا متزايدا على مستقبلها.

وهناك تحديات كثيرة ومعقدة تواجه مجلس الأمن في الوفاء بولايته. ومع ذلك، نعتقد أن تلك التحديات التي تقوض الجهود التي يبذلها المجلس والمنظمة بغية تجنب زعزعة السلم والأمن الدوليين ترتبط أيضا بعدم كفاية تنفيذ الآليات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ويساورنا الشعور بالقلق على وجه الخصوص من أن الحكومات الاستبدادية التي لا تعمل وفقا للمبادئ الأساسية لاحترام حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية في بلدانها تدفع بذلك التوتر إلى الساحة الدولية، وكثيرا ما يكون ذلك سببا للمواجهات أو المشاكل للأمن العالمي.

ولا ينبغي أبدا الأخذ باستخدام القوة بديلا. فذلك أمر واضح جدا. ونرى أنه ينبغي لجميع البلدان أن تستنفد جميع الوسائل السلمية لحل المنازعات فيما بينها قبل استخدام القوة ملاذا أخيرا. ويجب أن يطبق ذلك التدبير دائما وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن يمارس في إطار مجلس الأمن وفي سياق احترام تعددية الأطراف الذي تقوم عليه منظمتنا.

إن فعالية الجهود التي تبذلها منظمتنا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وصونهما تعتمد تحديدا على احترام الأعضاء لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والامتثال لها، فضلا عن تنفيذ الإجراءات بواسطة المجلس الذي يتعين عليه دائما تعزيز الحوار والتسوية السلمية للمنازعات فيما يتعلق باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ويتطلب الحوار عملية دينامية وشاملة وتشاركية تعزز التفاهم والتعاون المتبادلين وتهدف أساسا إلى حل النزاعات بالوسائل السلمية على النحو المنصوص عليه في الميثاق.

وتؤدي محكمة العدل الدولية، بوصفها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، دورا قياديا في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ما دام الاختصاص العالمي الذي أنشئت لأجله المحكمة معمولا به في حين تعتبر الجهود التي واصلت الاضطلاع بها منذ إنشائها بمثابة دعوة دائمة للحوار واختيار التفاوض والسلام دائما بدلا من القوة والعدوان.

ولا يمكن تحقيق السلام الشامل إلا في ظروف معيشية ملائمة للجميع دون استثناء. ويتطلب ذلك بدوره أن ندرك خلافاتنا وأن نعزز الحوار وتوافق الآراء لأجل تمهيد الطريق للتنمية المستدامة على جميع المستويات الاجتماعية بهدف الامتثال الكامل لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وعليه، ما برحت بوليفيا تدعو إلى التسوية السلمية للمنازعات وإلى المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والتعددية وعدم التدخل في سيادة الدول – التي طالما انتهكت مؤخرا وأصبح بلدي ضحية له – فضلا عن احترام استقلال الدول وسلامتها الإقليمية، بوصفها جميعها مبادئ عالمية

يعترف بها المجتمع الدولي وأدوات فعالة لتجنب ويلات النزاع المسلح وعواقبه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد كيكيرت (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشكر وفد فييت نام على عقد هذه المناقشة المفتوحة وإعطاء جميع الدول الأعضاء المعنية فرصة للإعراب عن آرائها في هذا الموضوع الذي استمرت المناقشة المفتوحة فيه الآن لليوم الثالث.

تؤيد النمسا بيان الاتحاد الأوروبي (انظر S/PV.8699، الجلسة المستأنفة ١).

لقد قطعنا شوطا طويلا منذ عام ١٩٤٥. ولعلنا قد نجحنا في إنقاذ البشرية من ويلات حرب عالمية جديدة، إلا أننا لم ننقذها من الحروب الإقليمية أو الوطنية، وما زلنا بعيدين عن إعمال حقوق الإنسان الأساسية وصون كرامة وقدر جميع الناس. ولم نحقق بعد المساواة في الحقوق الإنسانية لجميع الرجال والنساء، ولا المساواة بين الأمم كبيرها وصغيرها، على النحو المنصوص عليه في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة.

ومع ذلك، أثبتت الأمم المتحدة بميثاقها الذي هو جوهر لها أنه لا غنى عنها بلا شك. وتؤمن النمسا إيمانا قويا بتعددية الأطراف وبأن النظام الدولي القائم على قواعد واضحة ويمكن التنبؤ بها يعدُّ شرطا مسبقا لتحقيق السلام والتنمية الدائمين. وبصفتنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، تقع على عاتقنا مسؤولية الامتثال للميثاق وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

وربما نشأن انطباع مؤخرا، بسبب التجاهل الصارخ لقرارات مجلس الأمن الملزمة قانونا والتزامات حقوق الإنسان، بأن بعض البلدان تعتقد أنها فوق القانون. ومن الواضح أنه يجب علينا فعل المزيد لكي نتمكن من صون مبادئ الميثاق وسيادة القانون.

ويجب علينا أن نواصل تعزيز منع العنف والنزاع، بما في ذلك في إطار المجلس. وينبغي تعزيز قدرات الإنذار المبكر وقدرات الاستجابة، فضلا عن تعزيز الخبرة الوطنية في مجال الوساطة والدبلوماسية الوقائية. وتواصل النمسا العمل مع الشركاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في ذلك الصدد.

وتؤيد النمسا جميع وسائل التسوية السلمية للمنازعات المشار إليها في ميثاق الأمم المتحدة، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تقبل، دون أي تحفظات، الولاية الإجبارية لمحكمة العدل الدولية وفقا للمادة ٣٦ من الميثاق.

ويجب على جميع الدول أن تمتنع عن القيام بأعمال تنتهك الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق، التي تحظر التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة. ونلاحظ مع القلق تزايد عدد الحالات التي تستخدم فيها القوة المسلحة من جانب واحد، تذرعا بالحق الأصيل في الدفاع عن النفس عملا بالمادة ٥١ من الميثاق. ولا يجوز تفسير هذه الحالات وحقيقة أن الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة لا تعرب علنا عن آرائها القانونية بشأن كل حالة على أنها ممارسة جديدة من ممارسات الدول أو الاعتقاد بالإلزام الذي قد يؤدي إلى تآكل الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق، التي قررت لجنة القانون الدولي أنها قاعدة قطعية أو من القواعد الآمرة.

ونشدد على أهمية وجوب أن تسترشد جهودنا الجماعية للتصدي للتهديدات المحدقة بالسلم والأمن الدوليين بسيادة القانون. في هذا الصدد، وفي الحالات التي يمكن لإجراءات مجلس الأمن أن تعمل على منع العنف أو وقفه، ينبغي له أن يفعل ذلك. وتحث النمسا أعضاء مجلس الأمن على الامتناع عن استخدام حق النقض لعرقلة إجراء من إجراءات المجلس يمكنه منع أو وقف أعمال العنف أو النزاعات وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتؤيد النمسا مدونة قواعد

السلوك لفريق المساءلة والاتساق والشفافية، فضلا عن مبادرة المكسيك وفرنسا في ذلك الصدد.

وفيما يخص الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن، فإن اتخاذ إجراءات منصفة وواضحة، بما في ذلك إنشاء آلية مستقلة للاستعراض، يشكل شرطا مسبقا لكفالة مشروعية الجزاءات والامتثال لها. وفي حين تود النمسا أن تبرز في هذا الصدد المهمة الحيوية لمكتب أمين المظالم للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، نهيب بالمجلس أن يكفل إضفاء الطابع المؤسسي على الضمانات الإجرائية لحقوق الإنسان في جميع نظم الجزاءات.

وأخيرا، تعتقد النمسا أن المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أمران أساسيان لضمان السلام الدائم. وتؤيد النمسا تأييدا تاما المحكمة الجنائية الدولية، وندعو مجلس الأمن إلى إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية وكفالة التعاون والمتابعة في الحالات التي سبق أن أحالها بالفعل إلى المحكمة.

وفي الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على أن أحكام ميثاق الأمم المتحدة ملزمة قانونا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. إنها لا تخدم هدفا مجردا بل هدف حماية حقوق ومصالح الدول والأفراد على السواء. إن ميثاق الأمم المتحدة هو حجر الزاوية لسيادة القانون على الصعيد الدولي. وستواصل النمسا، بصفتها منسق مجموعة أصدقاء سيادة القانون، إعطاء أولوية قصوى لهذا الموضوع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بروني دار السلام.

السيدة سليمان (بروني دار السلام) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئ فييت نام على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة الهامة جسنة التوقيت، لا سيما ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء هذه الهيئة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، ورئيسة مجلس الحكماء، السيدة ماري روبنسون، على ملاحظاتهما.

وتؤيد بروني دار السلام البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا أذربيجان والفلبين باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، على التوالي (انظر S/PV.8699Resumption 1).

لقد ولدت الأمم المتحدة بعد حربين عالميتين جعلتا من الأهمية بمكان أن تجتمع الدول معا لإحلال السلام والأمن الجماعيين ومنع حدوث دمار عالمي آخر من هذا القبيل. وبعد مرور خمسة وسبعين عاما، ليس للأمم المتحدة مثيل. ومع تزايد ترابط العالم، تطورت أيضا ولايتها، لكن هدفنا النبيل المتمثل في تحقيق السلام المستدام لا يزال ثابتا.

إن ميثاق الأمم المتحدة هو حجر الزاوية في نجاح المنظمة. وكان بوصلة مجدية أرشدتنا خلال تحقيق إنجازات كبيرة وخلال أوقات صعبة على حد سواء. وكان الميثاق أيضا وسيلة للتمكين، لا سيما بالنسبة للدول الصغيرة مثل دولتنا. ونعتقد اعتقادا راسخا أن أمن بلدنا ورفاهه مكفولان في ظل نظام دولي قائم على القواعد، مع التقيد الصارم بمبادئ الميثاق. لقد كفل الميثاق مشاركتنا على قدم المساواة في السعي نحو أهداف تحقيق السلم والأمن والتنمية على الصعيد الدولي، مع بقية العالم.

ومن الجدير بالذكر أننا نجتمع هنا، في الأمم المتحدة، حيث تشكل تعددية الأطراف والدبلوماسية لب عملنا. غير أننا نفعل ذلك في ظل خلفية تراجع تعددية الأطراف. وهكذا فإن مناقشة اليوم توفر لحظة سانحة للتفكير الذاتي، مع التركيز على جهودنا المتضافرة في احترام ميثاق الأمم المتحدة والتمسك به.

ومهما كانت اختلافاتنا كبيرة وعديدة، فمن الواضح أن الميثاق كان قاسما مشتركا فعالا أسهم في وحدتنا العامة.

إن فعالية الأمم المتحدة تتوقف على تمسك كل دولة عضو بالميثاق. وتؤكد بروني دار السلام، من جانبها، من جديد مبادئ ومقاصد الميثاق التي تحكم سلوكنا على الساحة الدولية وتعترف به كوثيقة رئيسية لتوجيه مجلس الأمن في تنفيذ ولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين.

ونحن ندرك أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وما زلنا نرى صراعات في جميع أنحاء العالم أسفرت عن خسائر في الأرواح وعن محن ومعاناة كبيرة. ونشاطر القلق من أن التطورات الأمنية وتصعيد النزاعات في أجزاء كثيرة من العالم يمكن أن يضعف عزمنا على تحقيق أهدافنا المشتركة.

وما زلنا نتطلع إلى قيادة مجلس الأمن من أجل الأمن الجماعي العالمي، ونشدد على أهمية إشراك المنظمات الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا. هذه الشراكات بالغة الأهمية في التصدي للتحديات العالمية. والواقع أن جزءا كبيرا من هوية رابطة أمم جنوب شرق آسيا هو التزامنا المشترك بالتمسك بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الرابطة. وفي هذا الصدد، نحن ملتزمون بتحقيق شراكة أقوى بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة في تعزيز قدرة الرابطة في مجال الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات، فضلا عن حفظ السلام من أجل صون السلام والاستقرار. هذه أدوات حيوية تفضي إلى تهيئة بيئة من الثقة والتعاون البناء وتعزز التسوية السلمية للمنازعات دون اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو استخدامها.

وبالنسبة لبروني دار السلام فإن ميثاق الأمم المتحدة ليس مفهوما مجردا فحسب. إذ أن له أهمية أخلاقية وقانونية بالنسبة للبلدان الكبيرة والصغيرة على حد سواء. ونتطلع إلى سلطة مجلس الأمن الأخلاقية وذات الحجية لمواصلة تبيان المبادئ والأسس الواردة فيه من أجل صون السلم والأمن الدوليين. ومن جانبنا، سنسعى دائما إلى تحقيق التواؤم بين تلك المبادئ وسلوكنا في الشؤون العالمية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد فارلي (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يعاني النظام المتعدد الأطراف مما قد يكون أخطر أزمة يشهدها منذ نشأته بعد الحرب العالمية الثانية. وبالنسبة للبعض، لم تعد تعددية الأطراف أفضل طريقة للعمل من أجل الأمن والازدهار العالميين. ولا ينظر إلى بناء توافق الآراء والحلول التوفيقية باعتبارها من مزايا القوة بل كعلامات ضعف. وبدأت المعايير القانونية القائمة منذ أمد طويل تتلاشي. وكثيرا ما يستخدم التهديد باستعمال القوة. ونتيجة لذلك، فإن الناس تفقد الثقة في المؤسسات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، التي ينظر إليها على أنها غير فعالة وضعيفة.

وعلى الرغم من خطاب البعض عن فشل تعددية الأطراف، فإنها فقد أسفرت عن العديد من قصص النجاح على مدى العقود السبعة الماضية. فقد طورت ثقافة وأخلاقيات السلام، فضلا عن المؤسسات، واعتمدت قواعد. وساعدتنا هذه المؤسسات والقواعد على تسوية المنازعات ومكنتنا من وضع المعايير وإنشاء المنابر للتعامل مع التحديات العالمية، من تغير المناخ إلى أسلحة الدمار الشامل. ولهذا السبب يتعين علينا أن نحمي تعددية الأطراف وأن ندافع عن القواعد والمعايير والاتفاقات والمؤسسات الدولية. ولهذا السبب يجب علينا أن نتناول جدول الأعمال المتعدد الأطراف بالتزام متجدد؛ ونعيد إطلاق خطاب تعددية الأطراف؛ ونبين القيمة المضافة للتعاون الدولي. ويمكن لهذا الجهد أن يبدأ باستحضار روح ونص ميثاق الأمم المتحدة.

إن ميثاق الأمم المتحدة يتسم بالمرونة ولم يبرح وثيقة ذات رؤية استشرافية، مع تجسيده للقيم العالمية وارتكازه على السلام والتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، ورؤيته لبلدان تعيش في ظل حسن الجوار وتتشاطر مصيرا ومستقبلا مشتركين. إنه لا يزال إرثنا الأثمن للأجيال المقبلة.

ومع ذلك، يحتاج الشباب إلى فهم أفضل للميثاق ولمنظومة الأمم المتحدة. إنهم بحاجة إلى معرفة ما سيكون عليه العيش في عالم لا تحكمه قواعد على الإطلاق أو تحكمه مجموعة من القواعد يفرضها الأقوى منا. تتيح الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة لنا فرصة سانحة لتثقيف الشباب بقيم ميثاق الأمم المتحدة وإنجازات منظومة الأمم المتحدة. وعلينا أن نعلمهم أن الأمم المتحدة هي منبرنا الفريد للتعامل مع التحديات العالمية، من تغير المناخ إلى أسلحة الدمار الشامل، وأنه يجب إنقاذ منظومة الأمم المتحدة.

كما يجب أن نتذكر أن الميثاق يعهد إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

إن نجاح المجلس، في نظر الكثيرين، يرتبط ارتباطا لا ينفصم بمصداقية الأمم المتحدة ككل. فعندما يفشل مجلس الأمن، تفشل الأمم المتحدة ويفقد الناس الثقة في تعددية الأطراف. وعندما ينجح المجلس، فإنه انتصار للميثاق وللنظام الدولي القائم على القواعد. ولذلك، يتعين على مجلس الأمن أن يفي بمهمته بوصفه الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المعني بصون السلم والأمن الدوليين.

وقبل أن أختتم بياني، يجب أن استخدم حقي في الرد فيما يتعلق ببعض البيانات التي أدلي بها في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8699). لقد كرر ممثل النظام السوري، كالعادة، إشارات وهمية إلى بلدي. وأود أن أشدد على أن النظام السوري، المسؤول عن ذبح وتعذيب عدد لا يحصى من الناس لأكثر من ثماني سنوات، فقد شرعيته منذ زمن بعيد. كما أود أن أذكر الممثلين بأن ملايين السوريين قد عانوا ولا يزالون يعانون من جرائم لا حصر لها على أيدي النظام. وبالتالي، فإن ممثل النظام السوري ليس نظيرنا الشرعي.

كما أنه خلال جلسة الأسبوع الماضي، أدلت مصر ببعض الملاحظات المضللة فيما يتعلق بمذكرات التفاهم الأخيرة التي وقعتها تركيا وليبيا. وأود أن أذكر وفد مصر بأن مذكرات التفاهم التي وقعتها تركيا مع الحكومة الشرعية الوحيدة في ليبيا لا تمتثل امتثالا كاملا للقانون الدولي والقرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) فحسب، بل وتسعى أيضا إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

السيد فونكسي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن تهانيء وفد بلدي الصادقة لجمهورية فييت نام الاشتراكية على انتخابها في مجلس الأمن وعلى توليها رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا أذربيجان والفلبين باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، على التوالي (انظر S/PV.8699 Resumption 1 وS/PV.8699). ويشرفني أن أتكلم في هذه المناقشة المفتوحة الهامة، التي تأتي في الوقت المناسب وتكتسي أهمية بالغة حيث يحتفل المجتمع الدولي بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

لقد حققت الأمم المتحدة، منذ إنشائها، إنجازات هامة على جبهات عديدة، حيث قدمت إسهامات كبيرة لصون السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما. وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين عن طريق

أداء واجباته وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وفي الوقت نفسه، توافق الدول الأعضاء على قبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها. وكل ذلك يدل على أن دور الأمم المتحدة لا يزال ذا أهمية كبيرة بعد أكثر من سبعة عقود.

ويواجه المجتمع الدولي الآن تحديات متزايدة، تشمل، بين أمور أخرى، النزاعات المسلحة، والإرهاب، والتطرف، والاضطرابات السياسية، وتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، واتساع نطاق عدم المساواة، والفقر المدقع. وتشكل الحالة الراهنة تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة في أنحاء مختلفة من العالم. ولذلك، نرى أن الوقت قد حان لكي تؤكد جميع البلدان من جديد إرادتها السياسية القوية والتزامها بتعزيز تعددية الأطراف عن طريق التمسك بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة، والاستقلال والسلامة الإقليمية للدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، في إطار السعي للتصدي للتحديات الراهنة وتعزيز العلاقات الدولية.

وتدرك جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أنه بدون السلام، لا يمكن أن تترسخ التنمية ولا يمكن احترام حقوق الإنسان. ولذلك، فإن دعم تعددية الأطراف وتعزيز التعاون على جميع المستويات وتهيئة بيئة مواتية للسلام والتنمية أمور تكتسي أهمية بالغة. وفي هذا الصدد، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، أن تواصل تعزيز جهودها ودورها المركزي في صون السلم والأمن الدوليين، في حين ينبغي لكل دولة عضو أن تفي بالتزاماتها ومسؤولياتها الدولية بحسن نية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أهمية جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وأكثر استجابة وأوثق صلة بالجميع، وبالدعوة إلى توافر إرادة سياسية جماعية وتجديد الالتزام بالتمسك بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل موزامبيق.

السيد غوميندي (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية، بالنيابة عن حكومة جمهورية موزامبيق، أن أهنئ جمهورية فييت نام الاشتراكية على توليها رئاسة مجلس الأمن في الشهر الأول من عضويتها الحالية بوصفها عضوا غير دائم في المجلس. كما نرحب بالأعضاء الجدد غير الدائمين الآخرين في المجلس، وهم إستونيا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين والنيجر، ونتمنى لهم النجاح في مساعيهم لتمثيلنا جميعا في هذا الجهاز الهام للغاية من أجهزة الأمم المتحدة.

وأود أن أنقل تحيات معالي السيد خوسيه باتشيكو، وزير الخارجية والتعاون في موزامبيق، الذي طلب مني أن أنقل رسالة الامتنان هذه إلى نائب رئيس وزراء فييت نام على دعوته الكريمة لحضور هذا الاجتماع الهام والحسن التوقيت بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة. وللأسف فإن الالتزامات السابقة المتصلة بالانتخابات الأخيرة في موزامبيق حالت دون حضوره هذا الاجتماع الهام.

وتود موزامبيق أن تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر S/PV.8699 Resumption 1).

إننا نجتمع هنا في وقت يشهد حالة قلق شديد، حيث تهدد سحب النزاع وانعدام الأمن بإغراق عدة مناطق من العالم في دوامة لا تنتهي من عدم الاستقرار، على نحو ما تشهد به الأحداث الأخيرة في أجزاء مختلفة من العالم. وعلى نحو ما ذكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش مؤخرا بصراحته المعتادة فإننا ”نعيش في مرحلة خطيرة ... وهذا الاضطراب يتصاعد“.

والواقع أنه بما أن منطق السلام والاحترام المتبادل يغرق بسبب خطاب الحرب والمواجهة، فمطلوب من المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، وهو الجهاز المركزي المسؤول بموجب

الميثاق عن دعم السلم والأمن الدوليين، أن يؤكد على دوره في السعي لتحقيق الهدف النبيل المتمثل في إرساء السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم. وعلى نفس المنوال، يتعين على بقية الأعضاء أن يتذكروا دور الميثاق في ضمان السلم والأمن الدوليين، على النحو المبين بوضوح في ديباجته: ”إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“.

ومهما كانت الاختلافات التي قد توجد عند تقييم سجل الأمم المتحدة في دعم مثل الميثاق ومبادئه، فمن الصحيح بلا شك أن المنظمة قد تطورت، على مدى العقود السبعة الماضية، كمنبر أساسي لتعزيز الحوكمة العالمية، التي يمكن فيه للدول أن تناقش القانون الدولي والقواعد الدولية وتشكلها وتوضحها وتطورها في مجالات مثل حقوق الإنسان، والتجارة الدولية، والبحار، والفضاء، والفضاء الإلكتروني، ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وفي حين يتم تسليط الضوء على الدوام وعلى النحو المناسب على ولاية مجلس الأمن في مسائل السلم والأمن الدوليين، فإن حكومة موزامبيق ترحب بالاهتمام المتزايد الذي توليه الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية وعبر الوطنية للصلة بين الأمن والتنمية. وعلى نحو ما يؤكد الأمين العام مرارا، فإن التنمية والأمن مرتبطان ارتباطا لا ينفصم.

وفي ذلك الصدد، ترحب موزامبيق بالعمل المضطلع به لتعزيز منع نشوب النزاعات، وكذلك بالعمل الذي تضطلع به لجنة بناء السلام للمساعدة على تحقيق التعافي المستدام للدول الخارجة من نزاعات. وندعو إلى تخصيص موارد كافية لذلك الجهاز من أجل تحسين تلبية المطالب الأوسع نطاقا المتمثلة في توفير الأمن البشري المستدام، الذي يشكل – بالتشديد على مبدأي التحرر من العوز والتحرر من الخوف – بعدا لا يتجزأ من السلم والأمن الدوليين.

وترتبط أهداف التنمية المستدامة ارتباطا وثيقا بالأمن البشري. فلا يمكن تحقيقهما إلا إذا توافرت الظروف المناسبة لتحقيق السلام والأمن الدوليين، اللذين تزدهر في ظلهما الحريات السياسية والاستقرار الأوسع نطاقا، فضلا عن الرخاء الاقتصادي والازدهار، ويمكن التصدي بشكل جماعي للتحديات الوجودية للبشرية، مثل تغير المناخ.

ومنذ اعتماد الميثاق، شهدنا بروز أشكال جديدة من التهديدات والنزاعات بصورة متزايدة، مثل تلك التي تنشب داخل الدول، وكذلك انعدام الأمن، والإرهاب، والتطرف العنيف. وبطبيعة الحال، تتطلب تلك التحديات من مجلس الأمن إصلاح تكوينه وأساليب عمله وتعديل نهجه في ضوء الواقع الدولي المعاصر للقرن الحادي والعشرين.

وفي الختام، أود أن أدعو المجتمع الدولي إلى اغتنام الفرصة التي يتيحها زخم الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لوضع الميثاق من أجل الارتقاء إلى مستوى طموح الرجال والنساء الذين قاموا، في مدينة سان فرانسيسكو منذ أكثر من سبعة عقود، بإحقاق الرؤيةَ بعيدة المدى التي بُنيت عليها أسس هذه المؤسسة الهامة. وقد صمدت تلك الرؤية بالفعل أمام اختبار الزمن. إذ مكّنت البشرية من تفادي العديد من الكوارث، وما فتئت تُضفي معنى على القيم العليا المتمثلة في بناء عالم يسوده السلام، على النحو الوارد في مستهل ديباجة الميثاق، الذي لا يزال يمثل إرادتنا الجماعية في السعي لإيجاد حلول متعددة الأطراف للتحديات متعددة الأوجه التي واجهتها البشرية على مدى السنوات الـ ٧٥ الماضية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة مالطة.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر فييت نام على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن أهمية التمسك بميثاق الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على السلام والأمن،

ونتمنى لها وللأعضاء المنتخبين الجدد في مجلس الأمن فترة عضوية ناجحة ومثمرة. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر الأمين العام والسيدة ماري روبنسون على بيانيهما الثاقبين والملهمين.

وتؤيد مالطة تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب الدائم عن الاتحاد الأوروبي (انظر (S/PV.8699 (Resumption 1)، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

يعزز ميثاق الأمم المتحدة، الذي تلتزم جميع الدول الأعضاء بالتمسك به، صون السلم والأمن الدوليين بوصفه أحد مبادئه الرئيسية، ويسند هذه المسؤولية إلى مجلس الأمن بموجب المادة ٢٣. وتؤكد الدول الأعضاء مرارا وتكرارا التزامها بالتمسك بالقيم والمبادئ المكرسة في الميثاق، ومع ذلك فإن عمل مجلس الأمن، والأمم المتحدة ككل، مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى.

لقد أصبحت هذه المناقشات ذات أهمية متزايدة، ونحن ندرك الدور البالغ الأهمية للنظام الدولي متعدد الأطراف في إدارة العالم المترابط أكثر من أي وقت مضى. وتشكل التوترات الجيوسياسية ونزع السلاح والهجرة وتغير المناخ، من بين أمور أخرى، تحديات تتطلب استجابة مشتركة. وبوصف مالطة دولة تؤيد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمسؤوليات التي يوكلها، ما برح تعزيز النظام الدولي متعدد الأطراف يمثل ركيزة ثابتة لسياستها الخارجية منذ انضمامها إلى المنظمة في عام ١٩٦٤. ويوفر الميثاق شبكة أمان مشتركة للعلاقات فيما بين الدول في سبيل تحقيق السلام والأمن.

إن منع نشوب النزاعات وحلها ومفاوضات السلام وبناء السلام وحفظ السلام والاستجابات الإنسانية وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، تأتي في صميم عمل الأمم المتحدة. كما يعني التمسك بميثاق الأمم المتحدة اعترافَ جميع الدول الأعضاء – ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، الذين يمثلون عموم الدول الأعضاء في مداولاتهم وقراراتهم – بمسؤوليتهم عن تطبيق مبادئ الميثاق.

وإذ نتطلع إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ندرك أنه يتعين علينا اتخاذ إجراء الآن لضمان استمرار إرث هذه المنظمة المهمة. لقد سعى المجتمع الدولي مرارا وتكرارا على مدار السنوات الماضية، إلى تعزيز العمل الجماعي لمعالجة القضايا المعلقة والبحث عن حلول. وقد غلبت على هذا العمل دوما سمة رد الفعل، مما أسفر عن تحقيق نتائج إيجابية، ولكنها محدودة.

ولا يمكننا أن نتوانى عن العمل معا. فالقضايا العالمية تتطلب حلولا عالمية. ونحتاج إلى تنشيط جهودنا وإعادة تركيزها بالتشديد على أنه لا يمكننا أن نضمن حلولا دائمة إلا من خلال المساعي متعددة الأطراف. ولا تزال تعددية الأطراف الفعالة أفضل طريقة للنهوض بالمصلحة الوطنية، وكذلك المصلحة الجماعية. وأكرر ما قاله الأمين العام قبل بضعة أيام: يتعين علينا وقف التصعيد، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، واستئناف الحوار، وتجديد التعاون الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة مدللي (لبنان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئ فييت نام على توليها رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة خلال سنة تاريخية للأمم المتحدة – وهي الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لإنشاء المنظمة، التي تجسد مجموعَ الذاكرة الجماعية والإنجازات التي حققتها البشرية على مدى أكثر من ثلاثة أرباع قرن وأملَها في المستقبل. وأود أيضا أن أشكر نائب رئيس وزراء فييت نام على ترؤسه هذه المناقشة في وقت سابق من الأسبوع الماضي، والأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ورئيسة مجلس الحكماء، السيدة ماري روبنسون، على مداخلاتهم.

وأود أيضا أن أهنئ الأعضاء غير الدائمين الجدد – إستونيا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين والنيجر – على بدء فترة ولايتهم التي مدتها سنتان في مجلس الأمن، وأتمنى لهم حظا سعيدا.

ويعتز لبنان بأنه أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة وأنه كان ممثلا في سان فرانسيسكو قبل ٧٥ عاما. كما يشرّف لبنان أن يكون أحد البلدان القليلة التي صاغت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولا ينظر بلدٌ له مثل هذا الإرث والتاريخ إلى الأمم المتحدة على أنها مجرد منظمه، بغض النظر عما يعتريها من عيوب وعلل؛ فهو يرى فيها أفضل أمل للبشرية، ولا سيما بالنسبة للدول الصغيرة. ويرى لبنان، على غرار جميع الدول الصغيرة، أن الأمم المتحدة هي ضمانة لسيادتها واستقلالها، وتعتبرها تجسيدا للنظام القائم على القواعد، الذي يتمتع فيه الجميع بحقوق متساوية ويطبق مبدأ المساواة في السيادة، كما تَعِد بذلك المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي سان فرانسيسكو، ألقى إيرل وارن، حاكم كاليفورنيا آنذاك، كلمة أمام الحاضرين في مؤتمر الأمم المتحدة المنشئ للمنظمة الدولية، قال فيها: ”لقد تعلمنا أن فهم بعضنا لمشكلات البعض الآخر هو أعظم ضمان للسلام“. وهذا السلام والتصميم على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب هما اللذان وجّها عمل الدول الأعضاء على مدى العقود السبعة الماضية بنجاحاته وإخفاقاته.

ففي الأمم المتحدة، حقق المجتمع العالمي العديد من النجاحات على مدى السنوات الـ ٧٥ الماضية في المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إن حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم – وإن كانت بعيدة عن الكمال – هي إحدى قصص النجاح. وفيما يتعلق بنوع الجنس، ينبغي أن نتذكر أنه لم يكن من بين الـ ٨٥٠ ممثلا الذين وقعوا على الميثاق سوى ٤ نساء. لقد قطعنا شوطا طويلا، ولكن لا يزال أمامنا طريق طويل يتعين علينا أن نقطعه.

وبخصوص النزاعات في جميع أنحاء العالم اليوم، يقول الناس إن الأمم المتحدة فعلت هذا أو لم تفعل ذلك، ولكننا جميعا ننسى أن الأمم المتحدة في أنشطتها، كما قال سلفي السفير شارل مالك، تعكس الواقع السياسي الموضوعي للعالم. فلننظر جميعا في المرآة، وسنجد الإجابات على ما يعاني منه عالمنا. ويتوقع البعض أن تحقق الأمم المتحدة المعجزات، كما لو كانت لديها سلطتها الخاصة بها ومستقلة عن مكوناتها. والنزاعات تتكاثر وتصبح عصية على الحل. وتتعرض الطبيعة والبيئة للهجوم. فالقوة، وليس سيادة القانون، هي المبدأ التوجيهي بدلا من كونها الملاذ الأخير. وأصبح عدم المساواة هو القاعدة، لا سيما في العلاقات الدولية؛ حيث تفعل الدول الأعضاء ذلك بحق نفسها وتمارسه مع الآخرين.

لقد اجتمع العالم قبل ٧٥ سنة، والتزمنا بالتمسك بمجموعة المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي ختام مؤتمر سان فرانسيسكو، اعتبر الرئيس ترومان أن عدم الوفاء بالتزامنا بمبادئ الميثاق هو شكلٌ من أشكال الخيانة. وحذر من أننا،

”وإذا سعينا إلى استخدام [الميثاق] بأنانية – لصالح دولة واحدة أو مجموعة صغيرة من الدول – فسنكون مذنبين بنفس القدر بتلك الخيانة.

”وتقع مسؤولية عدم خيانة المثل العليا التي بنيت عليها الأمم المتحدة على عاتق جميع الدول الأعضاء. وكلما زادت قوة البلد، زادت مسؤوليته عن التمسك بالميثاق ومبادئه“.

ويعهد الميثاق إلى مجلس الأمن بصون السلم والأمن الدوليين. وهناك عددٌ من الشروط اللازمة لنجاح المجلس في مهمته.

أولا، فيما يتعلق بوحدة المجلس، عندما يُعطَّل عمل مجلس الأمن ويُحال دون اتخاذه أي قرارات مجدية، فإنه لا ينهض بمسؤولياته بموجب الميثاق. إن وحدة المجلس أكثر إلحاحا اليوم من أي وقت مضى، حيث يواجه النظام متعدد الأطراف العديد من الاختبارات الحاسمة، وتتضاعف النزاعات.

ثانيا، فيما يتعلق بضرب مثل يُحتذى به في القيادة فإن أعضاء المجلس هم من يرنو إليهم العالم بأنظاره. وينبغي لهم جعل أفعالهم أشد وقعا من بياناتهم عندما يتعلق الأمر بالتزامهم بالحل السلمي للنزاعات وتحقيق السلام على الصعيد العالمي.

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن أن يكف عن ممارسة الكيل بمكيالين وأن ينفذ قراراته، ولا سيما تلك التي تؤثر على السلم والأمن وتتصل بإنهاء الاحتلال والفظائع الجماعية، وحقوق الإنسان.

وفي المادة ١، ينص الميثاق على أن المنعَ هو الأولوية الأولى في صون السلم والأمن. ويرى الأمين العام، السيد غوتيريش، أن عدم القدرة على المنع هو أخطر أوجه قصور المجتمع الدولي.

وينبغي أن يصبح منع نشوب النزاعات شاغلنا الرئيسي – في هذا المبنى، وفي جميع أنحاء العالم. فقد حال انشغال المجتمع الدولي بشدة بعبء الأزمات في جميع أنحاء العالم دون تمكنه من التركيز على منع نشوبها. ولكن علينا أن نتذكر أن منع ظهور الأزمات أسهل، وأقل تكلفة وأكثر إنسانية من معالجة عواقبها.

وفي الختام، أود أن أضم صوتي إلى أصوات البلدان التي يفوق عددها المائة والتي أخذت الكلمة خلال هذه المناقشة وأكدت مجددا التزامها بالميثاق ومبادئه. إن لبنان يمر بأوقات عصيبة، كما حدث في مناسبات عديدة من تاريخه. ولكن على غرار طائر الفينيق المنتصب وراء السيد الرئيس، الذي يرمز إلى ولادة جديدة، فإن لبنان، طائر فينيق الشرق، سينهض مرة أخرى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد حاتم (البحرين): أود في مستهل بياني أن أتقدم بالتعازي الصادقة إلى حكومة وشعب سلطنة عمان الشقيقة على وفاة المغفور له صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد. سائلين الله أن يتغمده برحمته وأن يلهم حكومة وشعب سلطنة عمان الشقيقة الصبر والسلوان.

ونتقدم إليكم بداية، سيدي الرئيس، بالشكر على عقد هذه الجلسة في ظل أوضاع دولية متوترة وذات إيقاع سريع تجعل من التمسك بميثاق الأمم المتحدة أمراً هاماً وضروريا لصون السلم والأمن الدوليين، معربين لكم عن تقديرنا لقيادة وفدكم الصديق أعمالَ مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير بكل اقتدار. كما نود أن نتقدم بالشكر إلى السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيدة ماري روبنسون، رئيسة مجلس الحكماء، على إحاطتيهما القيمتين (انظر S/PV.8699).

ويحتفل العالم هذا العام بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة ويظل ميثاق الأمم المتحدة المرجع الأساسي الذي ترجع إليه الدول لحل النزاعات الدولية وحفظ السلم والأمن الدوليين عبر المفاوضات، والتحقيق، والوساطة، والتوفيق، والتحكيم والتسوية القضائية أو عبر اللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غير ذلك من الوسائل السلمية.

ومن هذا المنطلق، تؤمن مملكة البحرين بأهمية تنفيذ ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها التي تؤكد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والالتزام بمبادئ حسن الجوار، والاحترام المتبادل والتوصل إلى تسوية سلمية للأزمات، والتعاون في مجالات مكافحة نشر التطرف، والإرهاب والإرهاب العابر للحدود. كما يستلزم منا تعزيز الجهود الجماعية للحد من استغلال النزاعات من أجل تنفيذ بعض الدول لأجنداتها التي تزعزع الأمن الوطني والدولي.

وفي الختام، يتحتم علينا كأسرة دولية دعم جهود المصالحة التي لها الأثر الفاعل في تعزيز سيادة القانون، والتي تتطلب منا جميعاً تغليب المصلحة العليا والالتزام بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. مؤكدين مجددا على سعي مملكة البحرين المتواصل مع الشركاء الدوليين والأمم المتحدة لتحقيق هذه الغايات النبيلة وحل النزاعات بالطرق السلمية وتحقيق الأمن والاستقرار في جميع دول العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أنغولا.

السيدة فيريرا (أنغولا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أنضم إلى زملائي في تهنئة فييت نام على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. ونهنئ أيضا أعضاء مجلس الأمن الآخرين المنتخبين حديثا، وهم إستونيا، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين والنيجر. كما نود أن نشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريس على إحاطته الإعلامية التي جاءت في أوانها (انظر S/PV.8699) وعلى توجيهاته الاستثنائية بشأن هذه المسألة الهامة.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر S/PV.8699 Resumption 1).

واسمحوا لي بدايةً أن أكرر الإعراب عن قلق حكومة بلدي إزاء تصاعد التوترات في الشرق الأوسط، بما في ذلك المواجهات العدائية المتزايدة، التي من شأنها أن تزجّ بالمنطقة في دورة عنف فتاكة أخرى. وإذ نجتمع في هذه القاعة اليوم لمناقشة أهمية التمسك بميثاق الأمم المتحدة، فإننا نحث جميع الأطراف، بموجب أحكام الفصل السادس، على أن تستخدم جميع الوسائل السلمية المتاحة لحل الأزمات، وأن يوافق مجلس الأمن على أي تدخل عسكري.

ونظرا إلى أننا سنحتفل جميعا في حزيران/يونيه بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لميثاق الأمم المتحدة، نود أن ننتهز هذه الفرصة لنؤكد مجددا التزامنا بالتمسك بمبادئه. وعلى نحو ما ذكره رئيس بلدنا، فخامة السيد جُواو مانويل غونسالفس لورينسو، في أيلول/سبتمبر خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، وفي سياق السلام والأمن الدوليين تحديداً، فإن تعددية الأطراف هي السبيل الوحيد لحل النزاعات التي تعصف بمختلف مناطق العالم (انظر A/74/PV.4).

ولطالما أيدت حكومة أنغولا فكرة أن ميثاق الأمم المتحدة هو أحد أهم الضمانات العالمية ضد الجرائم الدولية. وفي هذا الصدد، تحترم جمهورية أنغولا وتطبق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الاتحاد الأفريقي، سعيا منها إلى إقامة علاقات ودية وتعاونية مع جميع الدول والشعوب استناداً إلى مبادئ احترام السيادة الوطنية والاستقلال؛ والمساواة بين الدول؛ وحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال؛ وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية؛ واحترام حقوق الإنسان؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ وتبادل المنفعة بالمثل؛ ونبذ الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والعنصرية، والفساد، والاتجار بالبشر وبالأعضاء ومكافحتها؛ والتعاون مع جميع الشعوب من أجل تحقيق السلام والعدالة وتقدم البشرية. ومع ذلك، عندما نقيّم مدى تطور التحديات التي نواجهها في جميع أنحاء العالم وما باتت عليه مسببات النزاع من تعقيد شديد، وعندما نرى أن عواقب عدم الاستقرار لها الآن آثار بعيدة المدى وتنجم عنها تهديدات جديدة على الصعيد العالمي، فمن الأهمية بمكان أن نسهم جميعا في الجهود المبذولة لإصلاح الأمم المتحدة، التي تشمل مجالات السلام، والأمن، والتنمية والإدارة، حتى تصبح المنظمة ودولها الأعضاء أكثر فعالية في تحقيق رؤية الميثاق.

وخلال فترة ولايتنا في مجلس الأمن، أكدنا على أهمية تعزيز السلام والأمن الدوليين من خلال زيادة التركيز على منع

نشوب النزاعات. ومن المعروف جيدا أن المجتمع الدولي ينفق من الوقت والموارد في الاستجابة للأزمات أكثر مما ينفقه في منعها بكثير، وأنه يجب علينا، من خلال التعاون في الأمم المتحدة، أن نعيد التوازن إلى نهجنا الرامي إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين وصونهما من خلال إيجاد سبل أكثر فعالية لمساعدة البلدان على تجنب نشوب الأزمات. ويحدد الفصل السادس من الميثاق الأدوات المتاحة لغرض منع نشوب النزاعات، ألا وهي التفاوض، والتحقيق، والوساطة، والتوفيق، والتحكيم والتسوية القضائية وغيرها من الإجراءات والوسائل السلمية. وتمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ نتاجاً مباشرا وجديرا بالثناء لتلك الأدوات وتتيح إطارا متكاملا لمعالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية المسببة للنزاع ولبناء مجتمعات مستقرة، بسبل منها التركيز على المؤسسات وسيادة القانون.

ومن المنطلق ذاته، يقر الفصل الثامن من الميثاق بقيمة الترتيبات والوكالات الإقليمية بوصفها ملاذا أولا لتسوية المنازعات الداخلية سلمياً. وتكتسي المنظورات الإقليمية أهمية حاسمة في فهم التحديات التي نواجهها، في حين أن بناء القدرات الإقليمية أمر بالغ الأهمية للنشر السريع. وبوصفنا عضوا في الاتحاد الأفريقي وفي منظمات إقليمية أخرى في أفريقيا، فإننا نرى أن تولي زمام الأمور على الصعيد الإقليمي ضروري لترسيخ حلول فعالة. وفي هذا الصدد، نرحب بالشراكة الدينامية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، التي تستند إلى الاتفاقين الإطاريين بشأن السلام والأمن وإلى مواءمة خطة عام ٢٠٣٠ مع خطة أفريقيا لعام ٢٠٦٣، ونؤيدها تأييدا كاملا لأننا نؤمن بقوة بأن منع نشوب النزاعات يرتهن بشكل حاسم بالنهوض بالتنمية المستدامة والشاملة للجميع. ونعتقد أيضا أنه إذا أردنا أن ننجح في التصدي لتحدي الهجرة، فضلا عن تهديدات تغير المناخ وتزايد عدم المساواة، يجب أن نواصل البناء على هذه الأطر القائمة.

ونظرا لضيق الوقت، سأختتم بياني بتذكير جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، بأنه لأجل التصدي بفعالية للتحديات الأمنية غير التقليدية والعابرة للحدود الوطنية، مثل تغير المناخ والإرهاب والتطرف العنيف والانتشار النووي وانعدام الأمن عبر الحدود، يجب إصلاح مجلس الأمن كي يصبح أكثر مرونة في عملية صنع قراراته. ويجب أن يحدث ذلك ليس لمجرد أن قضايا السلام والأمن الدوليين تمر بمنعطف حاسم، ولكن لأن تعددية الأطراف معرضة أيضا للخطر. ولا يكفي أن تتمسك دولة عضو أو مجموعة من الدول بتعددية الأطراف. ولذلك، يجب على الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، مواصلة تحسين علاقات العمل مع الركائز الأخرى المترابطة لمنظومة الأمم المتحدة، وكذلك زيادة تركيزها على مفهوم الحفاظ على السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بلغاريا.

السيد بانايوتوف (بلغاريا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أعرب عن امتنان بلدي لنائب رئيس وزراء فييت نام، فام بينه مينه، ولكم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة المكرسة لموضوع ذي أهمية أساسية، ألا وهو، التمسك بميثاق الأمم المتحدة من أجل صون السلام والأمن الدوليين. وإنه لشرف وامتياز لي أن أكون هنا اليوم للمشاركة في هذه المناقشة.

ويؤيد بلدي تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر S/PV.8699).

قبل ٧٥ عاما، أقر واضعو ميثاق الأمم المتحدة بحكمة وبتواضع بأن السلام والأمن العالميين لا يمكن استعادتهما والحفاظ عليهما إلا ببذل جهود جماعية. ونجحوا، هم الذين عانوا مرتين في حياتهم من الآثار المدمرة للحرب، في اختيار طريق التعاون، بدلا من المواجهة وفي وضع الأساس لنظام عالمي جديد قائم على القواعد وأكثر عدلا.

والأمم المتحدة وميثاقها هما الإرث والوعد للأجيال المقبلة بأن جميع الدول المحبة للسلام ستكون متساوية ويحق لها تسوية منازعاتها الدولية بوسائل غير عنيفة وتتحمل المسؤولية عن ذلك. ومنذ ذلك الحين، واجه عالمنا تحولات متعددة. وعلى الرغم من الظروف المتغيرة باستمرار، أثبت ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مقاصده ومبادئه، دوره بوصفه حجر زاوية في دعم سيادة القانون الدولي وصون السلام والأمن العالميين. وللحفاظ على هذا الزخم ومن أجل مصلحتنا المشتركة، يتعين علينا إعادة تأكيد أهميته وصلاحيته عشية الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماده.

فنحن نشهد في الوقت الحاضر تحديات أمنية ذات طابع متزايد التعقيد. وقبل بضعة أيام فقط، ذكر الأمين العام أن التوترات الجغرافية السياسية وصلت إلى أعلى مستوياتها منذ بداية الألفية الجديدة. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة للشرق الأوسط، حيث ثمة أهمية بالغة الآن لممارسة أقصى درجات ضبط النفس وعدم التصعيد لمنع العنف من الخروج عن نطاق السيطرة ومنع حدوث تطورات قد تترتب عليها عواقب وخيمة. ويتطلب التصدي لبعض التهديدات الناشئة حديثا، مثل الإرهاب والتطرف العنيف والهجمات المختلطة وغير النمطية والحرب الفضائية والحرب الإلكترونية، مستويات جديدة نوعيا من التعاون والحوار الدوليين، اللذين تكمن أسسهما في صميم منظومة الأمم المتحدة وميثاقها. وبالإضافة إلى التزامنا بميثاق الأمم المتحدة، تدعم بلغاريا تماما ”التحالف من أجل تعددية الأطراف“ و ”قصص حقوق الإنسان الجيدة“، وهما مبادرتان أُطلقتا مؤخرا تسهمان أيضا في بناء عالم مستقر وآمن.

وفي ظل التوترات الدولية الراهنة، تتشاطر جمهورية بلغاريا القلق العميق إزاء أزمة تعددية الأطراف. فالعديد من الاتفاقات والمؤسسات المتعددة الأطراف، بما فيها تلك القائمة في مجال عدم الانتشار وتحديد الأسلحة والتي أدت لنا خدمات جليلة لسنوات، تعاني الآن من انعدام توافق الآراء والجمود، بل وحتى من انتهاكات. ونعتقد اعتقادا راسخا أن دولنا لن تتمكن من الحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين وتعزيز إنجازات النظام العالمي القائم على القواعد إلا من خلال تعددية الأطراف. وهذه اللحظة حاسمة وثمة حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى المشاركة النشطة وبذل جهود جماعية متضافرة.

وبغية تعزيز تعددية الأطراف، تشدد بلغاريا أيضا على أهمية علاقات حسن الجوار والاستقرار الإقليمي والتعاون وتؤكد بوجه خاص على إيجاد وتنفيذ حلول ملزمة ونهائية وشاملة للجميع للنزاعات الثنائية في منطقة غرب البلقان وعلى تكريس جهود إضافية للمصالحة.

إن التزامنا اليوم باحترام ميثاق الأمم المتحدة والتمسك به سيكون الإرث المشترك الذي ستتركه دولنا للأجيال المقبلة. وبمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والستين لعضوية جمهورية بلغاريا في الأمم المتحدة، فإنها تنضم إلى جميع أولئك الذين يواصلون الدعوة إلى السلام العالمي وسيادة القانون على الصعيد الدولي واحترام حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة التي تعود بالنفع بصورة متبادلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إريتريا.

السيدة تسفاماريام (إريتريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يهنئ فييت نام على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير وعلى عقد مناقشة اليوم الحسنة التوقيت تحت عنوان ”صون السلام والأمن الدوليين: التمسك بميثاق الأمم المتحدة“. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بمعالي السيد فام بينه مينه، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية فييت نام، وأشكر الأمين العام والسيدة روبنسون على بيانيهما في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8699).

برزت الأمم المتحدة إلى حيز الوجود أساسا لرصد وصون السلام والأمن الدوليين بعد ما سببته الحرب العالمية الثانية من خراب ودمار وأحوال إنسانية متردية. وكان إنشاء المنظمة في عام ١٩٤٥ محاولة مقصودة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وكان ميثاق الأمم المتحدة هو الوسيلة للقيام بذلك. وكلف الميثاق مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين ونص على إجراءات لمعالجة المنازعات الدولية ومنع تصعيدها.

ولا غنى عن ميثاق الأمم المتحدة ومؤسساتها للتوسط في العلاقات بين الدول وحماية المبادئ المشتركة وتعزيز القيم المشتركة والرفاه المادي. وقد وُصف الميثاق بأنه نظام التشغيل المركزي للعالم – أو اللوحة الأساسية للحوكمة العالمية – والذي حمل أفكارا مثل الأهداف الإنمائية للألفية، واليوم، أهداف التنمية المستدامة التي تم تبنيها على الصعيد العالمي.

وفي الوقت الحاضر، تعيش الأجيال في جميع أنحاء العالم في ظروف من الفقر وانعدام السلام، حيث لا تزال التنمية البشرية والكرامة والأمن أشياء بعيدة المنال. وعلى الرغم من أن المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة تدعو البلدان إلى الامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، يجري اليوم شن حروب في تجاهل تام لميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وهناك تجاهل متعمد للحقوق السيادية للدول المكرسة في الميثاق.

وقد شهد عالمنا ولا يزال يشهد فظائع جماعية ودمارا وذبحا هائلين. وفشلنا في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ويتشكك الناس الذين يعانون في كل مكان في فعالية مجلس الأمن. ويفتقر مجلس الأمن إلى الفعالية والاتساق في سعيه إلى ضمان السلام في عالمنا. وفي بعض الحالات، أسهمت أعماله في حالات لا يمكن الدفاع عنها، مما أدى إلى إطالة أمد معاناة الملايين بسبب ذلك. وتعاني العديد من الشعوب في جميع أنحاء العالم من نزاعات مستعصية تتجاوز قدراتها ولا يزال مجلس الأمن عاجزا ومقيدا بالاعتبارات الجيوسياسية والمعايير المزدوجة والمصالح المتضاربة. وعندما يتصرف المجلس، فإن إجراءاته تميل إلى أن تتمحور حول إدارة الأزمات، بدلا من إنهائها.

وقد قُوضت مصداقية مجلس الأمن ونزاهته وفعاليته وهناك عوامل كثيرة تسهم في هذا الواقع. وتوخيا للإيجاز، تود إريتريا أن تسلط الضوء على ثلاثة منها.

يتمثل العامل الأول في عدم التقيد بصرامة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتؤكد إريتريا من جديد أهمية ووجاهة مفهوم الأمن الجماعي من خلال التقيد التام بميثاق الأمم المتحدة من أجل ردع الحرب والنهوض بالسلام. وتتمثل إحدى ركائز ميثاق الأمم المتحدة في أن تفي الدول بالتزاماتها. والالتزامات التعاهدية أمر مقدس. وينبغي ألا يُسمح للدول بالاختيار حسب هواها وينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يكون ملزما بإنفاذ اتفاقات السلام.

ثانيا، فيما يتعلق بالاستناد إلى الفصل السابع، ينبغي ألا يُطبق هذا الفصل إلا عندما تبرر الحالة ذلك. غير أن مجلس الأمن يتصرف في بعض الأحيان بما يتجاوز حدود سلطاته، مما يؤدى إلى فرض جزاءات جائرة وغير قانونية على الدول. ويفسر المجلس سلطاته بموجب الفصل السابع بشكل واسع وقد وسع نطاق اختصاصه من المسائل الأمنية التقليدية ليشمل مجالات جديدة كانت تخضع في السابق لاختصاص أجهزة أخرى وكيانات لا تتبع للأمم المتحدة. وتولى المجلس كذلك، بمرور الوقت، مهام شبه تشريعية وشبه قضائية، مما يشكل ضغطا كبيرا على مفاهيم الملاءمة والكفاءة المؤسسية. وأدت ممارسات المجلس المتنافرة إلى عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين السلطات والوظائف العادية المخصصة للمجلس والسلطات الاستثنائية الممنوحة له في الحالات التي تشكل، على الأقل، أخطارا تهدد

السلام والأمن الدوليين، وبالتالي يقتضي الأمر وضع قواعد وإجراءات شفافة للاستناد إلى الفصلين السادس والسابع.

ثالثا، فيما يتعلق بجدول أعمال المجلس، هناك اتجاه نحو ترسيخ الحالات التي يتم فيها الاستناد إلى الفصل السابع. فعلى الرغم من أن المجلس قد يكون اختتم نظره صراحة في بند ما وشطبه من قائمة المسائل المعروضة عليه، فإنه يفعل ذلك على فترات متباعدة. وفي بعض الحالات، تظل هذه المسائل على جدول أعمال المجلس لفترات ممتدة، الأمر الذي يسفر عن عدم الوضوح في تقييم كل من الغرض والغاية النهائية لاستجابات المجلس للتهديدات التي تواجه السلام؛ كما إنه يسمح بإضفاء الطابع الروتيني على الحالات الاستثنائية. وبالمثل، فإن الوضوح والاتساق أساسيان في القرارات المتعلقة بإنشاء الولايات وإنهائها. وبخلاف ذلك، يمكن أن تؤدي الاعتبارات السياسية المهيمنة إلى تطبيق انتقائي وغير ملائم للقواعد. ومن شأن تقيد المجلس بولايته بموجب ميثاق الأمم المتحدة أن يعزز مصداقيته وفعاليته ونزاهته وسمعته، فضلا عن ثقة الدول الأعضاء بقراراته.

في عام ٢٠٢٠، سيحتفل المجتمع العالمي – بالإضافة إلى الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة – بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. وإذ ندخل عقد العمل سعيا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ ومبادرة إسكات البنادق بحلول عام ٢٠٢٠، يلزمنا جميعا بذل جهود متجددة ومتضافرة من أجل التحقيق الكامل للسلام والأمن والتنمية. ويمكن للمجلس أن يعول على دعم إريتريا المتواصل في سبيل تحقيق تلك الغاية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد بهانداري (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم في البدء، السيد الرئيس، ووفد فييت نام، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأعرب عن أطيب تمنياتنا لكم بفترة عضوية ناجحة. وكذلك، أشكر الرئاسة على عقد هذه المناقشة المفتوحة حسنة التوقيت. كما أهنئ الأعضاء غير الدائمين الجدد في المجلس وأرجو لهم النجاح في فترة عضويتهم.

وأؤيد البيان الذي أدلت به أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر S/PV.8699 (Resumption 1)).

إن ميثاق الأمم المتحدة هو تجسيد لتطلعات الشعوب إلى السلام والأمن والرخاء على الصعيد العالمي. وتشكل المبادئ المكرسة في الميثاق، بما في ذلك احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية والتسوية السلمية للمنازعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، البنية الأساسية للعالم السلمي الذي نتمنى جميعا أن نعيش فيه. وإذ نقترب من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فقد حان الوقت للاعتراف بالإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. وكذلك، علينا أن نشيد بدورها في الحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة.

ومع ذلك، يجب أن نعترف بأن العالم لم يتحرر بعد من الفقر وعدم المساواة والنزاعات وأزمة المناخ والإرهاب، من بين آفات أخرى. وهنا، تكمن جذور المشاكل في جهودنا لصون السلم والأمن الدوليين. ولا أحد بمنأى عن تلك المشاكل لأنها تتجاوز محيط وحدود المجتمعات والدول والمناطق. وفي هذا السياق، نعتقد أن العالم بحاجة إلى إعادة تأكيد إيمانه بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعددية الأطراف أكثر من أي وقت مضى. ويجب علينا أن نواصل التفكير المتدبر وأن نعمل معا للتصدي للتحديات التي تواجه العالم.

ويسعدني أن أبلغ المجلس بأن دستور نيبال يعترف بميثاق الأمم المتحدة ومبادئه بوصفها مبادئ توجيهية لسياسة نيبال الخارجية. وقد ساهمت نيبال، منذ عام ١٩٥٨ أي بعد ثلاث سنوات من انضمامها إلى الأمم المتحدة، بحفظة سلام في

عمليات الأمم المتحدة للسلام في محاولة لصون السلم والأمن الدوليين. ودور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين مدرج في المناهج الدراسية على مستوى المدارس لزيادة وعي المواطنين النيباليين منذ طور النشوء. إن ثقافة نيبال ونظرتها إلى العالم، بوصفها مسقط رأس الإله بوذا، مشبعة بالسلام والتعاطف والوئام.

وتعتقد نيبال أنه على الرغم من أن التقيد الصارم بميثاق الأمم المتحدة أمر أساسي، فإن جهودنا يجب أن تركز كذلك على تعزيز مركزية الميثاق وعدم إمكانية الاستغناء عنه في تعددية الأطراف. ونعتقد أيضا أن الأمم المتحدة بحاجة إلى إصلاحات مستمرة للتكيف مع التحديات الناشئة. وينبغي لجهود الإصلاح أن تجعل الأمم المتحدة أكثر استجابة للاحتياجات الإنمائية للبلدان، بما في ذلك أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. فعدم التكيف مع الحقائق المتغيرة قد يجعل تحقيق مقاصد الأمم المتحدة مسألة غير واقعية على نحو متزايد.

في الختام، لا يوجد بديل للسلام ولا يوجد أمامنا، نحن شعوب الأمم المتحدة، من خيار سوى بناء أمم متحدة أقوى لصون السلم والأمن حيث تتمتع كل دولة عضو، كبيرة كانت أم صغيرة غنية كانت أم فقيرة، بفرصة متساوية في أن تزدهر وتنمو في وئام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد بارو (السنغال) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبلغ نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية فييت نام، معالي السيد فام بينه مينه، بأسف السيد أمادو با، وزير الخارجية وشؤون السنغاليين في الخارج، الذي لم يتمكن من المشاركة في هذه المناقشة الهامة بسبب ضيق الوقت.

وكذلك، أود أن أكرر الإعراب عن تهاني الحارة لجمهورية فييت نام الاشتراكية ولجميع الأعضاء الجدد على انضمامهم إلى هذا المجلس الموقر وأن أعرب عن تقديرنا لأهمية هذه المناقشة.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على بيانه الزاخر بالمعلومات وعلى جهوده الجديرة بالثناء على السواء التي حققت تقدما ملموسا على صعيد احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما في سياق عمليات صون السلم والأمن الدوليين.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر S/PV.8699 (Resumption 1)) وبيان الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن (انظر S/PV.8699).

إن تعقد البيئة الدولية اليوم لا يترك لنا خيارا سوى أن نظل مخلصين للمبادئ والمقاصد التي تم الاستناد إليها في إنشاء الأمم المتحدة، وهي المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة ما. وعلاوة على ذلك، فإن هذه المقاصد والمبادئ هي وصفة للعالم الذي يسوده السلام والأمن الذي نتطلع إليه كثيرا. ويتسبب انتهاكها في تهيئة الظروف المؤدية إلى ظهور تهديدات مختلفة، مثل النزاعات المسلحة والسياسات التوسعية العدوانية والإرهاب والتطرف العنيف والنزعة الانفصالية والنزاعات الطائفية والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولذلك، فإن السعي المستمر من أجل تحقيق السلام والأمن يشكل تحديا لنا جميعا ويتطلب منا جميعا مستوى عاليا من الوعي بضرورة احترام المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، القانون الأساسي لكوكبنا.

بيد أن الحفاظ على الميثاق يتطلب، قبل كل شيء، تعزيز تعددية الأطراف، وهي الأساس الذي بُنيت عليه الأمم

المتحدة. ونود أن نُذكر بأننا لن نتمكن، في حال تصرفنا بمفردنا، من مواجهة تحديات عالم اليوم. وإضعاف تعددية الأطراف من خلال انتشار الإجراءات الانفرادية هو في الأساس الذي يشجع الانتهاكات المتكررة للميثاق ويزيد من تقويض المكاسب التي تحققت بفضل الجهود الجبارة التي بُذلت والتضحيات التي لا تُحصى التي قُدمت في مجال السلام والأمن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

والحالة الراهنة في الشرق الأوسط تبين بوضوح تلك العلاقة السببية. وفي هذا الصدد، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء تصاعد العنف ومعاناة السكان المدنيين التي يعجز الوصف عنها، وندعو الأطراف إلى إبداء مزيد من ضبط النفس والتفاوض بغية التوصل إلى حلول ناجحة لجميع النزاعات.

ولا يمكننا أن نشدد بما فيه الكفاية على أن تعددية الأطراف تعني أيضا احترام الآخرين، وقبول الاختلافات، والاعتراف بالمساواة بين جميع الشعوب، على النحو المنصوص عليه بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بهذا الموضوع، قال فخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، في كلمته أمام الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة والسبعين:

”يجب أن نرفض رفضا قاطعا الخطاب الشعبوي الذي يتلاعب بالعقول ويعزز الكراهية ويؤدي في نهاية المطاف إلى التهوين من خطر العنصرية وكراهية الأجانب والتطرف العنيف... كما أن هذا يعني أن السلام كذلك هو شكل من أشكال التنوع وأنه لا يمكن أن يكون هناك مركز أعلى للحضارة يملي على الآخرين كيف يكونون وكيف يتصرفون وأن جميع الثقافات والحضارات متساوية في الكرامة.“ (انظر A/74/PV.4)

وتعكس كلمات رئيس السنغال أيضا مبدأ آخر عزيزا على الأمم المتحدة وأساسيا لسعينا الدائم من أجل السلام – حق الشعوب في تقرير المصير. ومن هذا المنطلق، تجدد السنغال دعوتها إلى المصالحة بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وإلى إعمال حق الشعب الفلسطيني في دولة تملك مقومات الحياة، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، وكل منهما داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

ونرى أن هناك شرطا آخر لا يقل أهمية وهو حظر استخدام التدخل والقوة بوصفهما الوسيلة المفضلة لتسوية المنازعات. وينبغي لمجلس الأمن أن يفعل كل ما في وسعه لإعطاء الأولوية للوسائل السلمية لتسوية المنازعات في الحالات التي لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وبعبارة أخرى، فإن العمل القسري ليس سوى وسيلة وهو لا يشكل غاية في حد ذاته. ولذلك يتوقف نجاح المنظمة على قدرتها على تطبيق الفصل السادس، المتعلق بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، أكثر مما يتوقف على قدرتها على تطبيق الفصل السابع الأكثر صعوبة وتحديا. ولهذا السبب تؤيد السنغال، بوصفها مدافعا قويا عن الدبلوماسية الوقائية، إقامةَ توازنٍ بين أهم عناصر هذين الفصلين.

إن احترام ميثاق الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين يتطلب منا أيضا أن نتذكر المبادئ الأساسية التي تحكم عمليات السلام. ولذلك يجب أن تظل الأولوية معطاة لموافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس.

وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم أن يكون لدى جميع الأطراف المشاركة في عمليات السلام فهمٌ واضح للنطاق العملي لتلك المبادئ من أجل ضمان تطبيقها بفعالية. ولذلك ينبغي أن تدعوهم هذه العملية إلى التفكير بتعمق في الجدلية الكامنة وراء حفظ السلام منذ نهاية الحرب الباردة – التوازن السليم بين

الولاية القوية وعدم استخدام القوة، وبين منع نشوب النزاعات والسيادة، وبين حماية المدنيين والحياد.

وبالنظر إلى الأبعاد الإقليمية المهمة لمعظم النزاعات والدور الأساسي الذي يجب أن تضطلع به الدول المجاورة في أي عملية سلام، نرى أيضا أن من المناسب وضع المنظمات الإقليمية في صميم جهود السلام، وفقا للفقرة ١ من المادة ٥٢ من الفصل الثامن من الميثاق.

وأمثلة التعاون الناجح بشأن حل النزاعات في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا توضح مزايا ذلك النهج، على الرغم من أن التمويل لا يزال من المسائل المعلقة الملحة. إن السلام ليس له ثمن ولكن له تكلفة، ومن المهم مواصلة جهودنا لإيجاد السبل لتوفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لبعثات السلام.

في الختام، فإن النظر في مبادئ الميثاق ومقاصده من منظور حفظ السلام يثير أيضا مسألة مزعجة تتعلق بإصلاح الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين – مجلس الأمن – لجعله أكثر شرعية في تكوينه وأكثر مصداقية وفعالية في عمله.

وأود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن المنتهية ولايتهم على إسهاماتهم القيمة في جهودهم الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين، وأن أؤكد للدول التي بدأت فترة عضويتها للتو في هذا الجهاز المرموق التعاون التام من وفد بلدي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أهنئ فييت نام تهنئة حارة بتبوّء مقعدها في مجلس الأمن وأثني على رئاستها المجلس بمهارة هذا الشهر.

ونشكر وفد فييت نام ونائب رئيس وزرائها ووزير خارجيتها على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة حسنة التوقيت بشأن التمسك بميثاق الأمم المتحدة من أجل صون السلم والأمن الدوليين. ونشكر الأمين العام والسيدة ماري روبنسون، رئيسة مجلس الحكماء، على إحاطتيهما بشأن مسألة تتطلب اهتماما ومشاركة عاجلين من الجميع إذا أردنا الحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد في مواجهة التحديات العديدة المقبلة، وتعزيز تعددية الأطراف خدمةً للسلام والاستقرار والرخاء على الصعيد العالمي.

كما أود أن أعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر S/PV.8699Resumption 1).

وعلى الرغم من أن دولة فلسطين حرمت دون وجه حق من العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، فقد تعهدت باحترام الميثاق والتصرف وفقا لمقاصده ومبادئه النبيلة. ونحن نفعل ذلك على الرغم من كوننا محرومين من أحد أهم مبادئها الأساسية – وهو مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب – حيث لا يزال الشعب الفلسطيني يرزح تحت نير الاحتلال الأجنبي الذي طال أمده والاضطهاد مستمر والتجريد من الملكية، والاستعمار مما يعرقل نيل أبنائه لاستقلالهم وحريتهم. وعلى الرغم من عِظم ذلك الظلم واتساع نطاقه، فإننا مقتنعون اقتناعا راسخا بحتمية إعمال حقنا في تقرير المصير، وعلى نفس القدر من الاقتناع بأن التمسك بالميثاق أمر حيوي لإعمال ذلك الحق وجميع حقوقنا غير القابلة للتصرف من أجل التوصل إلى حل عادل وسلمي وتحقيق السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ونعلم أنه لا ينبغي لنا الخجل من تبني رأي الغالبية الساحقة من المجتمع الدولي، التي توافق على أن الأمم المتحدة وأداءها الفعال أمران حاسمان لمنع نشوب النزاعات وحلها سلميا،

وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز العلاقات الودية والتعاون بين جميع الدول.

ومع ذلك، فإن بعض الدول التي مُنحت حقوق وامتيازات الدولة العضو اختارت بدلا من ذلك أن تدوس على الميثاق وتسيء إلى أجهزة الأمم المتحدة، ساعية إلى عدم مراعاة سوى مصالحها وازدراء المنظمة في كل مسعى لتلك الدول. إنها تحط من قدر تعددية الأطراف، بل تسخر من مجلس الأمن ومسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين، وتذهب إلى حد الزعم بأن ليس له دور في حل بعض النزاعات، وبالتحديد النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، بينما تتحدى سلطة المجلس وتنتهك قراراته بشكل صارخ.

وما برح يتم ذلك بصورة منهجية على مدى عقود دون عواقب حقيقية، مما يقوض دور المجلس ومصداقيته ومقاصد الميثاق ومبادئه. وتؤدي هذه الانتقائية إلى نتائج عكسية ومدمرة بشكل خطير. ويجب أن يعني التمسك بالميثاق الدفاعَ عنه في جميع الظروف والإصرار على الامتثال، دون استثناء، ويجب أن يعني أيضا أن أي خرق سيؤدي إلى عواقب. والمساءلة والاحترام وجهان لعملة واحدة.

فعندما يُنتهك الحق في تقرير المصير، وعندما تُستخدم القوة بصورة غير مشروعة لقتل وإصابة المدنيين وتدمير منازلهم، وعندما تُعلن التهديدات بالضم ويُتباهى بها بصورة روتينية – كما نشهد ما تقوم به كل يوم إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال – وعندما لا يترتب على جميع هذه الأعمال أية عواقب لمساءلة مرتكبيها، يكون المجتمع الدولي قد أخفق في الوفاء بالتزاماته بالتمسك بالميثاق وليس بوسعه إلا أن يشهد على تدهوره المستمر. وهذا مضر للجميع – سواء لأولئك الذين يؤمنون بالقانون الدولي وبقيمنا وإنسانيتنا المشتركة أو لمن لا يؤمنون بها، لأن العالم سيصبح أقل أمنا وأقل رخاء وسلما للجميع جراء عدم احترام القانون.

ومع ذلك، فإننا نظل على إيماننا بالميثاق ومحورية القانون الدولي فيما يخص التصدي للتحديات التي يواجهها عالمنا وتوطيد السلام والاستقرار والأمن نظرا لأهميتها بالنسبة لنا جميعا لكي نحقق التنمية والرخاء. وقد عززت هذه المناقشة إيماننا بذلك، فضلا عن القرار الذي اتخذته مؤخرا المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق رسمي في جرائم الحرب المزعومة في فلسطين عقب صدور حكم من الدائرة التمهيدية. وتعتبر هذه خطوة هامة من شأنها أن تمكن من تحقيق المساءلة والعدالة اللذين طال انتظارهما للكثيرين من ضحايا جرائم الحرب التي لا تزال ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني، فضلا عن ردع الجرائم في المستقبل. وهذه المساءلة هي الوسيلة التي يجب بها التصدي للإفلات من العقاب ووقفه. وهي أيضا الوسيلة التي يجب بها تحقيق العدالة بوصفها الأساس لأي حل سلمي. وهي أيضا الكيفية التي يجب بها الوفاء بالتزاماتنا القانونية الدولية الجماعية، بما فيها الناشئة عن الميثاق، ليس بالأقوال فحسب بل بالأفعال.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة كوينتيرو كوريا (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): أقدر مبادرتكم، سيدي الرئيس، بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة في بداية عقد جديد تتطلب فيه التحديات العالمية التي تواجهها البشرية أن يعمل المجتمع الدولي بصورة فعالة منسقة وجماعية. وتكتسي مناقشتنا هذه أهمية أكبر ونحن نحتفل بمرور ٧٥ عاما على ميثاق الأمم المتحدة وإنشاء المنظمة نفسها.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على المناقشات التي جرت منذ يوم الخميس الماضي بشأن السلم والأمن الدوليين وأولوية ميثاق الأمم المتحدة وجدوى تعددية الأطراف وأهمية إقامة نظام عالمي على القواعد والقانون الدولي. ويبين هذا التبادل القيم للأفكار،

قبل كل شيء، اهتمامنا المشترك ببناء عالم أكثر أمنا وسلاما، فضلا عن اهتمامنا المشترك بتعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة.

وفي عام ١٩٤٥، أعلنا عزمنا على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وتأكيد إيماننا مجددا بالحقوق الأساسية للإنسان وكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم من حقوق متساوية، وتهيئة الظروف التي يمكن في ظلها صون العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن القانون الدولي، والدفع بالتقدم الاجتماعي والارتقاء بمستوى الحياة في جو من الحرية أفسح. وتؤكد كولومبيا مرة أخرى، بصفتها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، التزامها الثابت بتلك المقاصد والمبادئ، فضلا عن احترامها المطلق للقانون الدولي وإيمانها الراسخ بجدوى تعددية الأطراف. ولا شك في أن هذه المحافل، بل والمنظمة بصفة عامة، هي الأنسب للمعالجة الناجعة للمسائل الأساسية التي تواجهها البشرية وتحقيق توافق الآراء بشأنها، ما يمكننا من إحراز تقدم أكيد في الوفاء بأهدافنا الجماعية. ويجب علينا الإقرار بوجود الإخفاقات. ولهذا بالذات فإن من المهم الاعتراف بضرورة تكييف الميثاق مع الظروف المتغيرة للنظام الدولي كي يتسنى لنا المضي قدما بعملية إصلاح مجلس الأمن.

ويجب أن نرقى إلى مستوى التحديات في هذا المنعطف الحاسم الذي تمر به البشرية. ونحن بحاجة إلى منظمة قادرة على اتخاذ قرارات قوية فعالة وحسنة التوقيت. ولذلك نرى أن من المهم أن نجدد التزامنا بمقاصد ومبادئ الميثاق وبالقانون الدولي وتحديث المؤسسات المتعددة الأطراف وتعزيز أوجه التآزر والعمليات التكميلية بين المنظمات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية. وذلك مسعى ضروري ولن يتحقق إلا إذا عملنا معا. عليه، أود أن أعرب عن دعم بلدي للأمين العام وجهوده الرامية إلى تعزيز المنظمة، مما يسهم في تحسين قدرتها على الاستجابة وفعاليتها في التصدي للتهديدات الدينامية والمتغيرة التي تواجهها البشرية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد آل خليفة (قطر): السيد الرئيس، بداية نهنئكم على عضوية بلدكم الصديق في مجلس الأمن وترؤس المجلس هذا الشهر. ونرحب بمشاركة معالي نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية فييت نام ونشيد باختياركم لموضوع هذه الجلسة، ونشكر معالي الأمين العام والسيدة رئيسة مجلس الحكماء على إحاطتيهما القيمتين. كما نغتنم هذه الفرصة لنهنئ سائر الدول التي انضمت إلى عضوية المجلس غير الدائمة في بداية العام. ونتطلع إلى التعاون والعمل معهم ومع بقية أعضاء المجلس الموقر. كما نشيد بالجهود والإسهامات القيمة للدول الخمس التي انتهت عضويتها في المجلس.

شكّل تأسيس الأمم المتحدة بداية مرحلة واعدة لتحقيق الأمن والسلام والازدهار للشعوب واحترام حقوق الإنسان. وفي خضم تزايد التحديات المهددة للاستقرار العالمي، فإننا اليوم بحاجة للمزيد من العمل والتعاون والتكيف مع مستجدات العصر للتغلب على تلك التحديات من خلال تفعيل وتجديد التزامنا بمبادئ وأهداف ومقاصد الأمم المتحدة التي يشكل السلم والأمن ركائزها الأساسية. وهذا يوجب علينا ترجمة الإرادة السياسية إلى عمل، وإعمال المواثيق والمرجعيات الدولية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتعزيز التعاون لحل النزاعات وتسوية المنازعات واجتثاث الإرهاب والتطرف، حيث أن الحل الأمثل لا يخرج عن نطاق تطبيق أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وحري بنا أن نتذكر أن ميثاق الأمم المتحدة قد وضع أصلا كحل شامل لمواجهة أعتى التحديات التي قوضت السلم والأمن الدوليين في حقبة ليست بالبعيدة، ومثّل أفضل ما توصلت إليه البشرية من حكمة للبشرية في تفادي هذه التحديات ومعالجتها حال وقوعها.

ولذلك فليس ينقصنا الأساس المرجعي لسبل صون السلم والأمن الدوليين بقدر ما ينقصنا التطبيق العملي للصكوك الدولية التي بين أيدينا، وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة. وقد أثبتت التجارب العديدة على مدى عقود أن عدم الالتزام بأحكام الميثاق هو السبب الكامن وراء العديد من التهديدات للسلم والأمن الدوليين، واندلاع وتصاعد النزاعات ووقوع انتهاكات للقانون تروح ضحيتها أعداد لا حصر لها من الأبرياء. ومن هذا المنطلق، يأتي التشديد المستمر والمتكرر من قبل مختلف الدول الأعضاء على الضرورة القصوى للالتزام بأحكام الميثاق وتعزيزها في سياق صون السلم والأمن الدوليين.

ونحن نمر اليوم بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة ووضع ميثاقها بوصفه الوثيقة الدولية الأبرز لإرساء نظام عالمي متعدد الأطراف يضمن السلم والأمن والاستقرار والرخاء في أنحاء العالم، على هذه المنظمة الدولية ودولها الأعضاء تجديد الجهود لتنشيط التنفيذ الفعال لروح وأحكام الميثاق بغية تحقيق مقاصده النبيلة خدمة لشعوب العالم.

وترى دولة قطر في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين فرصة لإعادة التأكيد على الالتزام تجاه المنظمة كونها المحفل الأهم والذي لا بديل عنه للعمل الجماعي لتحقيق السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ونتطلع إلى العمل مع كافة الدول الأعضاء للتوصل إلى الإعلان بشأن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وبما يحقق الهدف المتوخى منه وفق قرار الجمعية العامة ٧٣/٢٩٩ نحو ترسيخ الوحدة بين الدول الأعضاء وتجسيد التزامها الجماعي بتعددية الأطراف وبالأمم المتحدة والتعبير عن رؤيتها صوب مستقبل مشترك.

ولعل من بالغ اعتزازنا أن تتولى سعادة السفيرة علياء أحمد بن سيف آل ثاني، الممثلة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، مع سعادة السفيرة آنا كارين إنيسستروم، الممثلة الدائمة للسويد لدى الأمم المتحدة، مهمة تيسير المفاوضات الحكومية الدولية للتوافق على نص الإعلان.

إن الأمن والسلم لن يتحققان في غياب العمل الجماعي المشترك وعلى كافة المستويات. وفي هذا الخصوص، فإن استمرار الحصار على دولة قطر منذ سنتين ونصف تحت مبررات واهية ومكشوفة للمجتمع الدولي يمثل انتهاكا صارخا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والقانون الدولي، ويساهم في زعزعة السلم والأمن الإقليمي والدولي. وما فتئت دولة قطر تدعو لتسوية الأزمة عبر الحوار البناء الذي يحفظ سيادة الدول، وذلك في إطار احترام ميثاق الأمم المتحدة الذي يشدد على العلاقات الودية بين الدول وحل الخلافات سلميا باعتبارها السبيل الوحيد لنزع فتيل الأزمات وتحقيق السلم والأمن الدوليين.

واتساقا مع سياسة دولة قطر المعروفة بالتزامها بالقانون الدولي واحترامها لميثاق الأمم المتحدة، فإنها تجدد دعمها للعمل الدولي المتعدد الأطراف الرامي لحل جميع الأزمات، وتسوية المنازعات بالسبل السلمية، ومن خلال الحوار والوساطة وتعزيز احترام حقوق الإنسان وفق أحكام الميثاق ومقاصده، وبالتعاون مع كافة الأطراف التي تؤمن بسيادة القانون وبالعمل الجماعي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بربادوس.

السيدة طومسون (بربادوس) (*تكلمت بالإنكليزية*): تهنئ بربادوس جمهورية فييت نام الاشتراكية على توليها رئاسة مجلس الأمن. ونرحب بعقد هذه المناقشة بشأن هذا الاختيار الهام والواعي للموضوع. ونقر بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية فييت نام، معالي السيد فام بينه منه، في المجلس في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8699).

إن علة وجود الأمم المتحدة هي تعزيز الحوار والتنمية والتذكير بدمار الحرب وكبح السعي إلى إشعالها. ولم يكن قرار

تعزيز السلام العالمي قبل نحو ٧٥ عاما نتيجة لعدم فهم عار أو ألم الرضوخ، بل نتيجة الفهم الأوسع نطاقا لوجود تكلفة أكبر بكثير عندما تسلب الحرب آلاف الشباب أملهم ومستقبلهم، وعندما يفقد المواطنون أطرافهم وحياتهم، وعندما تنقطع مسارات التنمية في البلدان، ويتم تدمير بيئتها الطبيعية والمناظر الطبيعية المشيدة والكنوز الثقافية، وعندما يتم استبدال مشاهد الحياة اليومية العادية وأصواتها بالهواء الملوث والرعب الناتج عن مشاهد الحرب وأصواتها.

إن المعاناة هي قوت جميع من يعانون من الحرب، ولا يمكن أن تتضاءل أي من عواقبها المروعة البعيدة المدى باستخدام أوجه التكنولوجيا الجديدة للحرب الحديثة. ولذلك، تقع على عاتق كل دولة عضو في الأمم المتحدة مسؤولية دعم مقاصد الميثاق ومبادئه المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين وصونهما، حتى في تسوية المنازعات.

ولذلك يجب على الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، أن تعمل بوصفها ضمير البشرية. ولكن المجلس لا يستطيع أن يفعل ذلك على النحو الصحيح ما لم يجسد على نحو أفضل التحديات الأمنية التي تواجهها الأسرة البشرية، ممثلة في أعضاء الأمم المتحدة أنفسهم. وفي ذلك الصدد، تدعو بربادوس إلى إصلاح مجلس الأمن بحيث يشمل مقعدا بالتناوب للدول الجزرية الصغيرة النامية، من بين تغييرات جوهرية أخرى، وإلى مراعاة الشواغل الأمنية لجميع أعضاء الأمم المتحدة.

تلك هي النقطة ذاتها التي شددت عليها رئيسة وزراء بربادوس، سعادة السيدة ميا أمور موتلي، في بيانها خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، الذي قالت فيه:

”وبوصفنا دولة صغيرة، فإننا – بربادوس – لسنا ملتزمين فقط بتعددية الأطراف، لكننا ندرك أيضا أنها الشيء الوحيد الذي يحمي سيادتنا وقدرتنا على الإبحار في هذا العالم. إنها الحاجز الذي يقينا في مواجهة استعراض القوة وهي درعنا في مواجهة الطغيان. وما زلنا ننظر إلى الأمم المتحدة بوصفها آلية هامة لتحقيق السلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة لجميع البلدان، ولا سيما الأكثر ضعفا...“ (A/73/PV.9، صفحة ٤٧).

ويود وفد بلدنا أن يشكر بولندا وبيرو وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار والكويت على إسهاماتهم القيمة في أعمال المجلس خلال فترة عضويتهم، وأن يهنئ الأعضاء الجدد، إستونيا وتونس وفييت نام والنيجر، وبطبيعة الحال، البلد الشقيق في الجماعة الكاريبية، سانت فنسنت وجزر غرينادين.

إن السياسة الخارجية لبربادوس ترتكز على مبادئ عدم التدخل، واحترام السيادة، وحقوق الإنسان والديمقراطية، والتقيد بسيادة القانون. وفي هذا الصدد، فإنها نظير لميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، ستدعو بربادوس دائما إلى اتباع نهج متعددة الأطراف بدلا من النهج الانفرادية، وإلى التماس الحوار والدبلوماسية بدلا من الأسلحة والحرب. فإذا نسينا الأهوال التي ولدت الأمم المتحدة لتجنبها أو إذا احترنا خرق ميثاقها أو تجاهله، مع العلم جيدا بالعواقب المحتملة، فإننا بذلك نضع البشرية مرة أخرى على الطريق لتعيش مجددا بعض أحلك أيامها، ونكون بذلك لم نتعلم شيئا من التاريخ.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد العرسان (الجمهورية العربية السورية): طلبت الإدلاء ببيان إضافي للرد على ما ورد منذ قليل في بيان ممثل النظام التركي.

يقول ممثل النظام التركي أنهم لا يعترفون بشرعية الحكومة في سورية. وأؤكد له، من على هذا المنبر المعني بصون السلم والأمن الدوليين والذي يتولى النظر في وضع بلدي سورية، نحن لم، ولن

يأتي يوم، نبحث فيه عن اعتراف من نظام إرهابي مجرم بشرعيتنا. نحن نستمد شرعيتنا من الميثاق. نستمد شرعيتنا من هذا الاسم. ونستمد شرعيتنا من هذا المقعد. فوق ذلك كله، نستمد شرعيتنا من الشعب السوري. وأذكرك بأن الشعب السوري هو الشعب الذي أهدر نظام رجب طيب إردوغان دمه حين أرسل لنا عشرات الآلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

أنتم جميعكم في هذا المجلس تعلمون عبر تقارير وردت من فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع لمجلس الأمن أن عشرات الآلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وصلوا إلى سورية من ١٠١ دولة من أنحاء العالم. وبطبيعة الحال، هؤلاء المقاتلين الإرهابيين الأجانب لم يصلوا إلى سورية عبر المظلات ولا بمركبات فضائية، بل وصلوا في أغلب الأحيان من الحدود التركية – السورية، وبإشراف النظام التركي وأجهزة استخباراته، الذين سهلوا دخول هؤلاء المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى سورية. هذا ليس كلامنا، وهذا ليس كلاما من الهواء.

يقول ممثل النظام التركي أننا لسنا نظيرا له. صدقني أيها الزميل العزيز، نحن لا نبحث عن أن نكون نظيرا لنظام مثلكم. فالنظام التركي اليوم بات في وضع استثنائي، إذ لا نظير له في العالم كله من حيث ممارساته اللامسؤولة التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

لقد وصلت القوات العسكرية للنظام التركي اليوم إلى ليبيا.

ما هو الذي يجمع ليبيا مع تركيا؟ أين الحدود التي تهدد أمن تركيا حتى نجد قوات النظام التركي في ليبيا؟ النظام التركي يرسل إلى ليبيا منذ فترة المرتزقة من سوريين وأجانب يقاتلون معه في إدلب. النظام التركي يحتل أجزاء من الشمال الشرقي من سورية عبر عملية عسكرية عدوانية، يسميها، بكل سخرية من السلم، بـ ''نبع السلام''. النظام التركي قبل كل شيء هو الراعي لتنظيم جبهة النصرة، الذي صنفتموه أنتم في مجلس الأمن ككيان إرهابي. النظام التركي هو المشرف والممول والموجه لعمليات هذه التنظيم الإرهابي الذي يسيطر اليوم على إدلب ومحيطها.

أيها الزميل، لا تتحدث عن الشرعية، فشرعية نظام مثل النظام التركي لا تأتي من شعبه كحزب ديني متطرف، بل تأتي من تنفيذه لأجندات لا تخدم سياسة تركيا، ولا تخدم مصلحة تركيا. تتمثل مصلحة تركيا في أن تكون، كما كانت تدّعي من قبل، حين كان مسؤولوها يتحدثون عن صفر مشاكل. اليوم النظام التركي مسؤول عن صفر أمن، وصفر سلام، وصفر استقرار في منطقة الشرق الأوسط.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل تركيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد فارلي (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لم أكن أنوي أخذ الكلمة مرة أخرى، وأشعر في الواقع بالأسف الشديد لأنني اضطررت للقيام بذلك. أعتقد أن بيان ممثل النظام السوري يتدنى بالمستويات في هذه القاعة إلى مستوى مخيب جداً للآمال. وأود فقط أن أوضح تلك النقطة وأن أشير إلى أن بياننا السابق لا يزال سارياً. وبخلاف ذلك، لن يحظى ممثل النظام السوري بكرم الرد.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.